المشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية في عملية التنمية
دراسة تحليلية للمعوقات وآليات المواجهة

د. فوزي محمد سعد الرجعان المعوشرجي

مقدمة :

تعتبر قضايا المرأة ومشكلاتها من أبرز الموضوعات التي شغلت اهتمام المتخصصين في العلوم الإنسانية بصورة عامة والمتخصصين في علم الاجتماع بصفه خاصة خلال السنوات الأخيرة، وخاصة بعد ظهور ما يسمى بقضية تمكين Empowerment المرأة، وقد شهدت المجتمعات العربية في الآونة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في دراسات المرأة، وسعت الكثير من الدول العربية للوقوف على أهم المعوقات التي تعوق المرأة من التمكين، وتفعيل دورها في المجتمع، ومشاركة الرجل في عملية التنمية الشاملة. ومن هذا المنطلق فإن الدراسة الراهنة تستهدف التعرف على أحدى قضايا المرأة في المجتمع الكويتي، وهى قضية المشاركة الاجتماعية في عملية التنمية والمعوقات والتحديات التي تعوق تلك المشاركة، والتعرف على الآليات والأساليب المناسبة لتفعيل دور المرأة وتمكينها من المشاركة الإيجابية .

أولا : موضوع الدراسة وأهميته :

لقد تعاظم الاهتمام من قبل المجتمعات والهيئات الدولية والمؤسسات والجمعيات المحلية خلال العقود الأخيرة بالمرأة من حيث قضاياها ومشكلاتها. وكثرت المناقشات والحوار حول كيفية تفعيل دورها وتحسين أوضاعها ومكانتها، وكذلك تنوعت الخطط والبرامج التي تهدف إلى تأهيلها وتطوير أدائها في القطاعات المختلفة. وعلى صعيد آخر، تعددت الحلول والمقترحات لمواجهة العديد من المعوقات التي تحول دون ذلك، وطُرحت تساؤلات كثيرة حول الواقع الراهن الذي تعيشه المرأة وبخاصة في البلدان النامية بشكل عام، والمجتمعات العربية بصورة خاصة ومستقبلها، ومدى قدرتها على مواجهة التحديات التي فُرضت عليها.

ولاشك في أن الحديث عن قضايا المرأة ومشكلاتها والتحديات التي تواجهها، ومن ثم مدى قدرتها على المشاركة بفعالية في عمليات التنمية، لا ينبغي أن يتم بصورة عامة ومطلقة . وإنما ينبغي أن نضع في الاعتبار أن هذه الأمور جميعها تختلف من مجتمع لآخر، ومن مرحلة لأخرى. وأن هذه الأمور ينبغي أن تُفهم وتُعالج في سياق الخصوصية البنائية والثقافية لكل مجتمع من جانب، والخصوصية التاريخية من جانب آخر .

وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت قضايا المرأة ومشكلاتها تحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين الاجتماعيين من جانب، والدوائر والمؤسسات الرسمية العربية والدولية المهتمة بالعمل الاجتماعي من جانب آخر. فضلاً عن أن المنظمات النسائية في معظم البلدان العربية أضحت تلعب أدواراً متعاظمة في الحياة الاجتماعية والسياسية في هذه البلدان. غير أن معظم الدراسات والبحوث التي اهتمت بقضايا المرأة ما تزال بعيدة إلى حد كبير عن تحليل جوهر هذه القضايا والمشكلات، ومن ثم بعيدة عن رسم معالم الطريق لمعالجتها من منظور شمولي .

ويرى البعض أن مشكلة المرأة تكمن في الاضطهاد الذي يمارسه الرجل عليها: الأب أو الأخ أو الزوج الذي يمنع المرأة من الخروج من بيتها للتعلم أو العمل أو ممارسة نشاط اجتماعي أو سياسي، والذي يستخدم مختلف الوسائل لتحقيق هذا الهدف بدءً من القوانين والتشريعات التي ما تزال في صالحه وصولاً إلى استخدام القوة البدنية في بعض الأحيان.

بينما يعتقد آخرون أن العادات والتقاليد والأعراف في مجتمعاتنا العربية هي التي تقف عائقاً في وجه تحرر المرأة ومساهمتها في مسيرة التقدم والتنمية الاجتماعية. وغالباً ما يؤكد هؤلاء على أن العادات والتقاليد هي من الخصائص الثابتة للمجتمع العربي الإسلامي، وأن من العبث محاربتها، فالمرأة مكانها البيت والرجل مكانه العمل خارج البيت، ويرد البعض على هذا الرأي بأن عمل المرأة وتعلمها ومشاركتها للرجل في النشاطات المختلفة لا يتناقض مع عاداتنا وتقاليدنا الأصيلة، وأن العناصر السلبية من هذه العادات والتقاليد هي عناصر دخيلة يجب محاربتها والتغلب عليها لكي تعود المرأة إلى مكانتها التي كانت تتمتع بها في العهود الغابرة[1] .

وعلى صعيد آخر، يشير البعض إلى أن التغيرات التي شهدتها أوضاع المرأة بصورة عامة تشير إلى كونها تأتي في دائرة النمو وليس في مجال التمكين، وذلك يقلل من دور المرأة في دعم وتحسين ظروف مجتمعها، وبما ينعكس على أوضاعها كأحد أعضاء هذا المجتمع. وهذه النظرة تثير تساؤلاً حول مدى توافر سياسات للتنمية البشرية موجهة للمرأة، وما مدى استفادة المرأة من تلك السياسات في حال توافرها؟، وهي السياسات التي تلبي احتياجات المرأة: الصحية وكافة الخدمات المساندة التي توفر لها الحياة الأسرية والمهنية العادلة مثل: توفير الوقت لرعاية المنزل والأطفال، فضلاً عن تحقيق رغبتها أو حاجتها للعمل. هذا إلى جانب الفرص التعليمية والتدريبية المتساوية، وتسهيل مهمتها في الحصول على المدخلات الضرورية كالأجور المتكافئة، وتحصيل المعرفة التكنولوجية، وحصولها على حقها في المشاركة السياسية، وحصولها على مواقع في المراكز القيادية، وترسيخ دورها في المنظمات النسائية والعمل الجماعي(٢).

والواقع أن جميع العوامل التي يؤكد عليها البعض والتي تمثل معوقات تحول دون المشاركة الايجابية للمرأة العربية في العمل العام بصورة عامة وعمليات التنمية بخاصة مثل: اضطهاد الرجل للمرأة، العادات والتقاليد، التخلف الذي تعاني منه هذه المجتمعات، هذه العوامل وغيرها من العوامل البنائية والثقافية الأخرى تلعب دوراً أساسياً ومؤثراً في تكريس الوضع المتدني للمرأة في السلم الاجتماعي، وفي مساهمتها في عمليات التنمية في مجالاتها وقطاعاتها المختلفة، ولا شك في أن تأثير تلك العوامل يختلف من مجتمع لآخر حسب خصوصية كل مجتمع ودرجة تقدمه من ناحية، وبنيته الثقافية والاجتماعية من ناحية أخرى.

إن الواقع الذي تعيشه المرأة في ظل تلك الظروف يتسم بالتناقض والازدواجية في ذهن الرجل العربي، وأن هذه النظرة المزدوجة تُعد انعكاساً للتناقضات الاجتماعية والثقافية. ومن ثم فالرواسب الثقافية تلعب دوراً محورياً في تشكيل أوضاع المرأة والتي تتميز بالقصور والدونية، والتي مازالت تجد مصادر تاريخية ثرية تدفعها إلى النشاط والحيوية في كل مرحلة تاريخية. وتضرب هذه الرواسب جذورها في عمق الثقافة التقليدية التي تجعل المرأة أدنى مرتبة من الرجل. ولذلك يدعوا بعض الباحثين إلى ضرورة مواجهة المرأة لهذه الأسطورة، وهذه الرواسب التاريخية حتى يمكنها اكتساب

حقوقها. ومن ثم نستطيع القول إن مشكلات المرأة العربية تمثل جزءاً لا يتجزأ من مشكلات التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع العربي بشكل عام .

وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول بأن مشكلات المرأة وقضاياها تمثل جزءً لا يتجزأ من المشكلات والقضايا الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات العربية، ومن ثم فإن معالجة تلك المشكلات لا ينبغي أن يتم بمعزل عن واقع البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جانب، وآليات التكوين التاريخي لواقع هذه البلدان من جانب آخر. بمعنى آخر، إن مواجهة هذه التحديات يتطلب رؤية شمولية تضع مشكلات المرأة وقضاياها في سياق البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع بصورة عامة .

ومن ثم فإن عملية إدماج المرأة في بناء مجتمعها، يتطلب الاهتمام بتهيئة الظروف البنائية التي تمكنها من الحصول على الحد الأعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالصورة التي تترك أثراً ايجابياً على مكانتها الاجتماعية، وأوضاعها الاقتصادية والمهنية التي يمكن أن تؤدي إلى توفير أسباب الاطمئنان لها، وتعزز وجودها وتزيد من فاعلية هذا الوجود وتأثيره على كافة الأصعدة والمستويات، فبقدر ما يتوافر للمرأة من إشباع لاحتياجاتها الإنسانية، وتكوين لمهاراتها وقدراتها، وتوسيع فرص المشاركة الفعالة في مختلف المجالات، تتوقف قدرتها على أداء الأدوار والوظائف المنوطة بها ليس فقط على الصعيد العائلي، بل أيضاً على المستوى المجتمعي بصورة عامة .

والواقع أن المجتمعات العربية قد شهدت تغيرات بنائية واضحة خلال العقود القليلة الماضية أثرت على مكوناتها الاجتماعية وعناصرها البشرية وقطاعاتها المختلفة. كما فرضت عليها العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية بطريقة تستدعي التفكير في وضع استراتيجية بنائية لمواجهة تلك التحديات بطريقة وأسلوب علمي من ناحية، وبشكل يحافظ على الهوية الثقافية وذاتية هذه المجتمعات من ناحية أخرى .

وتتجلى ملامح تلك الاستراتيجية البنائية في ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري، وتأهيله وتدريبه بطريقة تمكنه من الاستخدام الفعال للأدوات التكنولوجية الحديثة، وتبصره بالموارد البيئية العديدة المحيطة به، وتحفزه على بذل الطاقات

الممكنة من أجل زيادة الإنتاجية، وتجعله على دراية واسعة بكل ملامح التغيرات والمعوقات . كما تحيطه علماً بالعوامل والظروف المختلفة والآليات التي تمكنه من الحفاظ على هويته الاجتماعية وذاتيته الثقافية .

وتُجسد ملامح تلك الاستراتيجية بجلاء مفهوم التنمية بأبعادها المختلفة، وتعبر عن الإرادة والتخطيط والجهد المنظم لعملية التغيير. فالتنمية تحتاج إلى تخطيط لإحداث التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي لا يتم على جانب واحد من جوانب الحياة، بل يشتمل على كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية والإدارية. وإذا كنا نركز على أهمية العنصر البشري في العملية التنموية، فإن تأكيدنا على دور المرأة يحتل مركز الصدارة، وذلك للعديد من الضرورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية التي تؤثر على أداء المرأة وأدوارها الاجتماعية على المستويين الرسمي وغير الرسمي.

ولا شك أن للمرأة قضيتها في المجتمع العربي المعاصر، ولكنها ليست – بحال من الأحوال–قضية منفصلة ومستقلة عن قضايا المجتمع وقضية التقدم والتحرر بشكل عام، على الرغم من وجود اختلافات وتباينات بين البلدان العربية فيما يتعلق بحجم تلك القضية وأبعادها من جانب، وخصوصية كل مجتمع عربي من جانب آخر، والتطورات والتغيرات التي تشهدها البلدان العربية خلال العقود الأخيرة من جانب ثالث. تلك التغيرات قد فرضت على البلدان العربية ضرورة الاهتمام بقضايا المرأة ومشكلاتها من أجل العمل على تحسين أوضاعها الراهنة على كافة المستويات، والارتقاء بها للمشاركة بفعالية في مجالات التنمية المختلفة .

وفيما يتعلق **بأوضاع ومكانة المرأة الكويتية** في مراحل ما قبل ظهور النفط، يمكن القول أن المرأة الكويتية قد عانت – كما هو الحال بالنسبة للمرأة الخليجية بصورة عامة – مع الرجل عنف وقسوة الحياة على شاطئ الخليج. وقد ساهمت في كثير من المناطق والأحوال – حسب موقعها الطبقي – في العمليات الإنتاجية التي كانت سائدة قبل ظهور النفط؛ حيث كانت تمثل زوجة الغواص، تساهم مساهمة فعالة في حياة الأسرة ومجتمعها المحلي الصغير؛ حيث كانت تساهم مع الرجل في زيادة دخل الأسرة، وكانت تقوم بأعمالها المنزلية المعتادة من طبخ وتربية الأطفال في الغياب الطويل للزوج لكسب العيش، إضافة إلى أنها كانت تقوم ببعض الأعمال

كخياطة الملابس لنساء الحي، أو المتاجرة بسلع بسيطة، أو حتى تربية الماشية. أما المرأة في البادية، فقد كانت تقوم بكثير من الأعمال، فهي ترعى الغنم وتجلب الحطب والماء(٣) .

وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت المرأة الكويتية تشارك في العمل والإنتاج خارج المنزل على نطاق محدود، حيث كان ذلك بسبب التقاليد السائدة خلال تلك الفترة الزمنية التي كانت تعطي الرجل وحده حق الإشراف على العملية الإنتاجية، وعلى توزيع الإنتاج والاستهلاك (٤) .

وهذه الظروف التي عايشتها المرأة الكويتية، قد دفعت البعض إلى القول، أنه لم يكن للمرأة دور حاسم في عمليات الإنتاج والخدمات وميادين العمل الأخرى خارج المنزل في المجتمع الكويتي في فترة ما قبل النفط، وذلك لأن الصورة الأولى لعمل المرأة كانت عبارة عن مساهمتها في إطار أسرتها ومجتمعها الصغير .

وهذا الوضع الذي شغلته المرأة كان ينطبق على المرأة في كافة المجتمعات الخليجية التقليدية، التي سادها الطابع التقليدي البطئ التغير في الفترة الزمنية ذاتها، حيث كان النشاط التقليدي الاقتصادي المرتبط بنظام العلاقات والقيم السائدة يقوم على المهن والحرف التقليدية الموروثة، كالغوص على اللؤلؤ، والصيد البحري والتجارة براً وبحراً، وبعض الأنشطة الزراعية البسيطة، وبعض الصناعات أيضاً مثل: صناعة السفن وإصلاحها، وقد كانت كل تلك أعمال ومهن للرجال، بحكم منظومة القيم التقليدية السائدة. ولما كان تدريب المرأة حرفياً أمر غير وارد، فقد بقيت في المنزل، حيث تمركزت كل نشاطاتها داخله (٥) .

وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول، أن عمل المرأة الكويتية ليس من الظواهر الجديدة التي صاحبت انتقال المجتمع من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، بل ظهرت عوامل جديدة ساعدت على بروز هذا الدور، وفي مقدمتها سيطرة الاقتصاد النفطي، الذي حل محل الاقتصاد التقليدي، هذا فضلاً عن انتشار التعليم الحديث، وتطور الطلب على القوى العاملة بمختلف أنماطها وأنواعها(٦) .

وليس ثمة شك في أن مكانة المرأة ومركزها والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تقوم بها في المراحل المبكرة من تاريخ المجتمع التقليدي، قد اختلف اختلافاً كبيراً، وقد طرأ على هذه المكانة تغيرات كثيرة، من مظاهر تلك التغيرات:

ظهور التخصص، وما ترتب عليه من ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل. وبعد أن كانت الفوارق بين العمل الإنتاجي والأعمال المنزلية غير واضحة في المجتمعات البدائية والتقليدية، فقد ساعد التطور الاقتصادي على خلق نوع من التباعد بين الاثنين، ليس فقط بالنسبة للمرأة، بل بالنسبة للعائلة ككل، والدور أو الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين في ميدان العمل والبيت على السواء(٧) .

ولقد أدى تنامي وتزايد الاهتمام بدراسة قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال المرحلة المعاصرة على مستوى البلدان النامية بصورة عامة، والمجتمعات العربية والخليجية بخاصة، إلى زيادة الاهتمام بالعنصر البشري، بوصفه وسيلة وهدفاً لعمليات التنمية؛ حيث أن الموارد البشرية تشكل العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية. وتشير الدراسات والبحوث إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين مدى مساهمة المرأة في العمليات الإنتاجية، والسرعة التي تسير بها عملية التنمية. ومن ثم تعد مساهمة المرأة في عملية التنمية إحدى القضايا الأساسية التي تضطلع بها تلك الدول (٨) .

ونظراً لطبيعة عملية التنمية التي تمر بها دولة الكويت وخصوصيتها، منذ اكتشاف النفط وحتى الوقت الراهن، ولعدد كثير من جوانب الخلل في هيكل العمالة، فإن دور المرأة الكويتية في إدارة عمليات التنمية أضحى يشكل مطلباً أساسياً (٩) .

وفي ضوء ذلك، ونتيجة لهذا التطورات التي مر بها المجتمع الكويتي خلال العقود الأخيرة، فقد أكد برنامج العمل في الخطة الإنمائية الخمسية الثالثة للدولة للسنوات ١٩٩٠/٨٩ على أن هذا المطلب أصبح أمراً مهماً وهدفاً أساسياً وملحاً لزيادة مشاركة المواطنين في قوة العمل بجميع الوسائل، ومن ثم أصبح المجال الذي يمكن اللجوء إليه لتحقيق ذلك، هو تشجيع عمالة المرأة الكويتية؛ حيث ترجع أهمية دور المرأة إلى أن عدد الإناث المواطنات يزيد قليلاً على نصف المجتمع السكاني الكويتي(١٠). وتوضح البيانات الإحصائية لعام ١٩٨٥ أن نسبة الإناث الكويتيات بلغت ٥٠,٣% من إجمالي السكان، وذلك مقارنة بنسبة الإناث غير الكويتيات، والتي بلغت ٣٨,٣% من أجمالي السكان في ذات العام (١١) .

ولقد أثبتت المرأة الكويتية دورها الريادي والفاعل في مسيرة عملية التنمية التي يشهدها المجتمع الكويتي في مختلف المجالات، ولم يكن هذا الدور وليد اللحظة، إنما سبق

ذلك مرحلة ظهور النفط، وصولاً إلى تحقيق المرأة معادلة كونها نصف المجتمع من ناحية، ولكونها تسير جنباً إلى جنب مع الرجل على طريق تقدم المجتمع الكويتي من ناحية أخرى.

وفضلاً عن ذلك، لم يكن للمرأة عبر نضالها الطويل أن تحقق هذا النجاح لولا وجود البيئة الملائمة الراعية لها والمتمثلة في المنظومة التشريعية والاجتماعية، التي مهدت الطريق أمامها للقيام بهذا الدور، حتى أنها قد تمكنت من خلاله قيادات نسائية كويتية من اعتلاء مواقع متقدمة على المستويين: العربي والإقليمي .

وتشير البيانات الإحصائية الحديثة المتوافرة والصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات، أن نسبة العمالة من الإناث في جملة العمالة الكويتية قد ارتفعت إلى حوالي ٤٦,٩% بنهاية ٢٠١٣، بعد أن كانت حوالي ٤٦,٤% في نهاية العام ٢٠١٢. بينما بلغت نسبة عمالة الإناث من إجمالي العمالة في الكويت نحو ٢٨,٥%(١٢) .

وفي ضوء ذلك، يمكن القول، أن مشاركة المرأة في التنمية ومساهمتها في مختلف نشاطات **المجتمع الكويتي** أصبح يمثل واقعاً حقيقياً بعد أن دخلت المرأة سوق العمل في العديد من الأنشطة الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن، ولاسيما حين فرضت اقتصاديات الدولة إتاحة فرص العمل لجميع الموارد البشرية لمواجهة تحديات التنمية، وهو الأمر الذي جعل من مسئولية الدولة إعداد من هم في سن العمل من الذكور والإناث وتأهيلهم علمياً ومهنياً للمشاركة الفعالة والمنتجة في عملية التنمية الاقتصادية. وتعتبر دولة الكويت من الدول العربية السباقة في عملية إشراك المرأة الكويتية في سوق العمل، خاصة أن هذه المشاركة تتفق والشريعة الإسلامية التي تحث المجتمع الإسلامي على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.

وعلى الرغم من ذلك، فإن موضوع تفعيل مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية الاجتماعية بصورة عامة – ما يزال – يحتاج إلى المزيد من الدراسات والبحوث، للكشف عن الآليات التي تدعم المشاركة الايجابية والفعالة للمرأة في عملية التنمية من ناحية، والتعرف على المعوقات والتحديات التي تحول دون ذلك، وأساليب مواجهتها على كافة الأصعدة من ناحية أخرى. ولذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: **ما طبيعة المشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية في عملية التنمية؟.**

ثانياً: أهمية الدراسة:

١- الأهمية النظرية:

انطلاقاً مما سبق، تأتي أهمية الدراسة الراهنة على المستوى النظري، حيث يمكن أن تمثل الدراسة بما تتوصل إليه من تحليلات ورؤى نظرية عن واقع المرأة العربية بصورة عامة، والمرأة الكويتية بخاصة، وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والمقومات المتوافرة لديها للمشاركة بفعالية في عملية التنمية، إسهاماً نظرياً يضاف إلى الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت قضايا المرأة العربية ومشكلاتها بصورة عامة .

٢- الأهمية التطبيقية:

على المستوى التطبيقي، يمكن أن تسهم النتائج التي تتوصل إليها الدراسة في صياغة بعض الرؤى والمقترحات الإجرائية لمواجهة التحديات والمعوقات التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة الكويتية في عملية التنمية الاجتماعية .

ثالثاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تستهدف الدراسة الراهنة بشكل أساسي التعرف على طبيعة المشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية وعلاقتها بالتنمية، وأهم التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق مشاركتها بفعالية. ويتضمن هذا الهدف الرئيسي عدد من الأهداف الفرعية كما يلى:مكن تحديدها على النحو الآتي:

١- التعرف علي طبيعة المشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية في المجالات المختلفة .

٢- التعرف علي معوقات المشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية في المجالات المختلفة.

٣- التعرف علي النتائج المترتبة على غياب المشاركة الاجتماعية للمرأة .

٤-التعرف على الأساليب والآليات المناسبة لتفعيل دور المرأة وتمكينها من المشاركة بفعالية في عملية التنمية.

وانطلاقاً من الأهداف السابقة، قام الباحث بصياغة مجموعة من **التساؤلات**، يمكن إجمالها فيما يأتي:

١- ما طبيعة المشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية ؟

٢- ما صور وأبعاد المشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية ؟

٣- ما معوقات المشاركة الاجتماعية للمرأة في المجتمع الكويتي ؟

٤- ما النتائج والآثار المترتبة على غياب المشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية .

٥- ما الأساليب والآليات المناسبة لتفعيل دور المرأة وتمكينها من المشاركة في المجالات المختلفة ؟

خامساً: مفاهيم الدراسة :

تتضمن الدراسة ثلاثة مفاهيم أساسية، هي: **مفهوم المشاركة، ومفهوم المرأة، ومفهوم التنمية الاجتماعية**، سوف نقدم بعض التعريفات التي قدمها العلماء والباحثين لهذه المفاهيم، وذلك للوصول إلى تعريف إجرائي لكل مفهوم منها يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة من ناحية، وخصوصية المجتمع الكويتي من ناحية أخرى .

ولا شك في أن وضع وصياغة تعريفات محددة ومطلقة لأي من المفاهيم السابقة يعد أمراً صعباً، وذلك لأنها جميعاً تعد من المفاهيم الأساسية والمحورية في الكثير من التخصصات على مستوى العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة، ومن ثم فإن تنوع تلك التعريفات وتباينها يعد انعكاساً لاختلاف الرؤى النظرية والفكرية والأيديولوجية للعلماء والمفكرين من ناحية، ونتيجة لاختلاف تخصصاتهم الأكاديمية من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى اختلاف التوجهات التنموية للنظم السياسية وتباينها من مجتمع لآخر، وتباين ظروف المجتمعات من مرحلة لأخرى. ولذلك فإن محاولة عرض بعض التعريفات التي قدمها العلماء والمتخصصين لهذه المفهومات يعد مطلباً مهماً، وذلك للكشف عن جوانب الاتفاق والاختلاف بين هذه التعريفات من جانب، وكشف جوانب الخلط والغموض التي تتضمنها من جانب آخر، حتى يمكن الكشف عن آليات وأساليب تفعيل المشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية في عملية التنمية، باعتبارها من أهم القضايا والمشكلات التي تواجه المرأة .

١- مفهوم المرأة:

إن الحديث عن المرأة لا ينبغي أن يكون حديثاً مطلقاً وعاماً. فثمة فروق واختلافات كثيرة بين النساء اللاتي ينتمين إلى فئات وشرائح اجتماعية واقتصادية متباينة، فضلاً عن الاختلافات والفروق الايكولوجية. فهناك المرأة في الطبقة العليا، والمرأة في الطبقة الوسطى، والمرأة في الطبقة الدنيا، والمرأة الريفية، والمرأة

الحضرية، والمرأة البدوية، والمرأة المتعلمة وغير المتعلمة، والمرأة المتزوجة وغير المتزوجة. ولهذا ينبغي منذ البداية أن نحدد مفهوماً واضحاً للمرأة المصرية (١٣) .

وعلى الرغم من صعوبة التحديد الدقيق لهذا المفهوم في ضوء الاعتبارات والتباينات السابقة، فإن الأمر يزداد صعوبة إذا ما تعلق بقضية المشاركة الاجتماعية للمرأة في المجالات المختلفة للتنمية. حيث تركز معظم دراسات المرأة على اعتبار أن مفهوم المرأة يشتمل على عدد من الاعتقادات والقيم والمواقف التي تركز على إيلاء المرأة كإنسان اهتماماً كبيراً(١٤) .

ومن ثم سوف تعتمد الدراسة الراهنة على مفهوم إجرائي يتسع ليشمل جميع فئات المرأة، حيث يشير مفهوم المرأة إلى " الأنثى القادرة على العمل والإنتاج والمشاركة في المجالات المختلفة للتنمية، سواء كانت متزوجة أم غير متزوجة، متعلمة أم غير متعلمة، عاملة أم غير عاملة، على أن تكون ممثلة لجميع الفئات الاجتماعية المختلفة .

٢- مفهوم المشاركة:

يرتبط مفهوم المشاركة Participation بمفهومي التنمية Development والتمكين Empowerment ارتباطاً وثيقاً، فقد أصبح من المسلم به أن أي تنمية حقيقية، لا يمكن إنجازها على أي مستوى دون مشاركة فعالة لجميع البشر بقطاعاتهم المختلفة، وفئاتهم وشرائحهم الاجتماعية سواء في صنع تلك التنمية أو في جني ثمارها. ومن ثم فالمشاركة والتمكين يمثلان وجهان لعملة واحدة، بمعنى أن المشاركة لا تستهدف فقط تنمية المجتمع وصنع مستقبله، بل تستهدف كذلك تنمية الذات وتطوير قدراتها وإمكانياتها ووجودها الفاعل والمؤثر في الحياة الاجتماعية على كافة الأصعدة والمستويات. ومن ثم فإن درجة مشاركة النساء في الجوانب المختلفة للواقع الاجتماعي تُعد مؤشراً أساسياً على وضع المرأة ومشكلاتها ومكانتها وقوتها وتمكنها في المجتمع(١٥) .

وإذا كان للمرأة دور فاعل في تزويد المجتمع بالعناصر البشرية التي تلعب أدواراً مختلفة في تنمية المجتمع، فإنه لا يمكن تحقيق ذلك، إلا إذا شاركت المرأة بطاقاتها الفكرية والعملية في تنفيذ البرامج التنموية عن طريق شغلها للعديد من الوظائف

الخدمية والإنتاجية، بل وأن هناك عدداً من المهام والوظائف ذات الطابع التنموي لا يقدر على القيام بها سوى المرأة. وإذا كانت عائدات برامج التنمية تعود إلى العناصر البشرية ومنها المرأة، فإنه لا يمكن الاستفادة من هذه العائدات دون توعية المرأة بتلك البرامج وحثها على المشاركة فيها، والمتابعة لها، وإشعارها بأنها جزء لا يتجزأ من تلك البرامج وبخاصة البرامج الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية(١٦) .

ولذلك، فإن التنمية الحقيقية لا يتوقف مداها على قطاع المجتمع الذي يشترك في العمل والإنتاج، وعلى قيمة ما يضاف من خلال هذا العمل إلى الدخل القومي، بل إن تحقيق التنمية لا يتم إلا إذا أسهم جميع أفراد المجتمع، سواء كانوا داخل قوة العمل أم خارجها في بناء المجتمع، وبذل أقصى ما يستطيعون لمواجهة متطلبات التنمية. ومن ثم تُعد مشاركة المرأة سواء العاملة أم ربة المنزل من أبرز مقومات التنمية، بل ومؤشراً حقيقياً على مدى تقدم المجتمع .

إن المشاركة هي إحدى وسائل الإسراع بالتنمية في كثير من دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء، ففي الدول النامية كانت هذه المشاركة هي الوسيلة الأساسية في تنمية وتطوير المناطق الريفية، كما عملت في الدول المتقدمة على تحسين الظروف الحياتية والمعيشية لسكان المناطق الفقيرة والمتخلفة في المدن الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وكثير من الدول الأوربية الأخرى(١٧) .

وهذه المشاركة لها أشكال مختلفة وأهداف شتى، ولكنها تأخذ أشكالها وأهدافها من ظروف مجتمعها وتحدياته. ومن ثم فهي لا تصبح كذلك إذا انفصلت عن تطلعات مجتمعها أو انعزلت عن مشكلاته أو جعلت أهداف فئة أو شريحة اجتماعية معينة هي شاغلها الشاغل ومحور اهتمامها. وعلى هذا النحو يمكن أن نتصور أبعاد المشاركة في اتجاهين أساسيين هما :

أ – الاتجاه الأول: هو اتجاه أفقي بين المواطنين بعضهم البعض على نحو تنمو معه روح التكامل والتضامن والرغبة في العمل المشترك من أجل تنمية المجتمع .

ب – الاتجاه الثاني: هو اتجاه رأسي تتكامل فيه جهود المواطنين – في المستوى الأفقي – مع جهود الهيئات الحكومية والرسمية، وكذلك المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمواطنين .

ومن ثم، فإن هناك مجالات كثيرة تستطيع المرأة أن تسهم فيها بصورة فعالة ومثمرة، فالمرأة بطبيعتها، وبطبيعة تأثيرها ودورها في المجتمع مرشحة لأن تتولى الدور الأساسي في هذه المشاركة، فهي الأم والزوجة والأخت والمعلمة التي يمكنها أن تقوم بدور مؤثر وأساسي في الحياة الاجتماعية .

ولذلك تعد المشاركة إحدى الوسائل المهمة والمؤثرة في الإسراع بعملية التنمية في كثير من دول العالم النامية والمتقدمة على السواء. ففي الدول النامية كانت هذه المشاركة تمثل الوسيلة الأساسية في تنمية وتطوير المناطق الريفية، كما عملت في الدول المتقدمة على تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الفقيرة والمتخلفة في المدن الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وكثير من الدول الأوروبية الأخرى(١٨) .

ويشير مفهوم المشاركة أيضاً إلى " قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أو منظمات أهلية تساند المؤسسات الحكومية من خلال تلبية احتياجات الجماهير وإشباعها، ودعم الأسلوب الديموقراطي في ممارسة العمل الاجتماعي، ومد جسور التفاهم بين الحكومة والمواطنين(١٩) .

وفي ضوء ذلك، فإنه يصعب الفصل بين المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك انطلاقاً من أن المشاركة تعني العملية التي يؤدي الفرد فيها دوراً مهماً ومؤثراً في كافة الجوانب والمجالات ، ومن ثم تتيح له المشاركة المساهمة في صياغة الأهداف والسياسات العامة للمجتمع سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وأياً كان تعريف المشاركة، فلا شك في أنه يتضمن عناصر أساسية للديموقراطية تتمثل في: القيم والممارسة والحق والمسئولية. ومن ثم فإن تفعيل المشاركة في عملية التنمية تعتمد بشكل أساسي على إتاحة الفرص أمام جميع الفئات والشرائح الاجتماعية للمساهمة في تقدم المجتمع وتطوره، ولذلك فإن النهج الديموقراطي للتنمية بالمشاركة يتطلب العمل من أجل تفعيل الأدوار الاجتماعية للأفراد تحت إشراف الدولة(٢٠). ونظراً لأن المرأة تمثل نصف المجتمع، فمن الأهمية الاستفادة من هذه الطاقات البشرية في عمليات التنمية في مختلف القطاعات الرسمية والأهلية .

وتعد المشاركة الشعبية إحدى أهم الأدوات المستخدمة في تطبيق التنمية البشرية المستدامة، وتأتي أهمية دورها من كونها تفسح المجال لجميع أفراد المجتمع

ليساهموا في صنع التنمية وجني ثمارها، إذن فالمشاركة الشعبية والتنمية البشرية المستدامة وجهان لعملة واحدة، وكل منهما سبب للأخرى، وتعد المشاركة الشعبية وسيلة وغاية في الوقت ذاته، ومن ثم فالناس هم وسيلة الوصل للتنمية البشرية المستدامة، وهم أيضا الهدف منها، فالمشاركة الشعبية تقوم على تفعيل جميع أطراف المجتمع، بحيث تزيد كفاءتهم في شتى مواقع عملهم، وبذلك تحمل في طياتها معني قوتها واستمرارها، وتتمثل هذه المعاني في تمكين الناس من الحصول على المنجزات التنموية فحسب، بل أيضا من تحديد أنماط التنمية ومعدلاتها، ولبلوغ المشاركة الشعبية للدور المناط بها ينبغي أن تقوم على استراتيجية شاملة، وذلك لرسم خطة العمل القادرة على تنظيم وقيادة الناس من أجل توظف القدرات البشرية إلى أقصى حد ممكن مما يحقق التنمية المستهدفة.

ولذلك فإن مفهوم المشاركة يعني: أن تسهم المرأة بدور فعال ومؤثر في المجالات المختلفة للتنمية ليس فقط على الصعيدين: الاجتماعي والاقتصادي، ولكن أيضاً على المستوى الثقافي والقيمي، فضلاً عن المستوى الخدمي، بحيث تتحول من مجرد كونها فئات مستهلكة إلى فئات منتجة. مع ضرورة الوضع في الاعتبار أن تحقيق ذلك يتوقف على تنمية وعيها الاجتماعي والثقافي والسياسي، وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية للنهوض بالمرأة وتطوير أدائها وضمان مشاركتها الفعالة في العمليات التنموية على كافة الأصعدة والمستويات .

٣ – مفهوم التنمية:

لقد ظهرت تعريفات متعددة للتنمية تطورت بتطور الزمن من ناحية، وتطور الفكر الاجتماعي من ناحية أخرى. حيث اقترن مفهوم التنمية بمفهوم النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى، وقد اقتصر مفهوم التنمية على البعد الاقتصادي الكمي فقط. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تطور مفهوم التنمية ليذهب إلى أبعد من ذلك ليشتمل على البعد السياسي والاجتماعي والثقافي إلى جانب البعد الاقتصادي، وأخذ يركز على البعد الإنساني لعملية التنمية(٢١) . حيث أخذ البعض يُعرف التنمية بأنها لا تعني توسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية، بل تعني أيضاً إحداث تغيرات جوهرية في المكونات الثقافية والاجتماعية، بمعنى أنها تتضمن جهوداً مكثفة لتكيف

شخصية الأفراد سواء كانوا صغاراً أم كباراً، وغرس مبادئ ومواقف واتجاهات ووجهات نظر جديدة تتفق و أهداف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة(٢٢) .

كما يعرف إعلان " الحق في التنمية " الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٨٦ عملية التنمية بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل الناس وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية(٢٣) .

ويُعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستديمة Sustainable Development التنمية بأنها تهدف إلى القضاء على الفقر، وتعمل على تدعيم كرامة وكبرياء الإنسان وإعمال حقوقه، وتوفير فرص متساوية أمام كل الأفراد عن طريق " إدارة الدولة والمجتمع " إدارة جيدة، وعن طريق هذه الإدارة يمكن تحقيق كل حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية(٢٤) .

أما تقرير التنمية البشرية فقد عرف التنمية بأنها "عملية توسيع لخيارات الناس بزيادة القدرات البشرية". وقد حدد هذه القدرات الأساسية للتنمية البشرية في ثلاثة مظاهر هي: أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية، وأن يكونوا مزودين بالمعرفة، وأن يكون بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق(٢٥) .

ويُعرف" إبراهيم العيسوي" التنمية بأنها " ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقروناً بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية ". ويضيف أنها " تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية "(٢٦) .

على أية حال، وبغض النظر عن اختلاف وتباين تلك التعريفات، فيمكننا حصرها في تصورين أو رؤيتين للتنمية هما: أولاً: التصور الشمولي والذي ينظر للتنمية بوصفها عملية شاملة، تستهدف تغيير المجتمع بكافة قطاعاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبكافة فئاته وشرائحه وطبقاته، وذلك من خلال استراتيجية شاملة للتخطيط القومي المركزي غالباً. وتلعب هنا الدولة الدور الأساسي من خلال

تحديد مواردها واحتياجاتها القومية، ومن ثم تحديد أهداف التنمية. أما التصور الثاني: فيستند إلى إطار أيديولوجي ويركز على الدور الأعظم للمشروع الخاص والمبادرات الفردية وقوى السوق، والمشاركة الشعبية بالجهود الذاتية. ويفترض هذا التصور أيضاً دوراً محدداً للدولة يتناسب ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة (٢٧).

وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين هذين التصورين للتنمية والذي ينطوي على اختلافات أيديولوجية كبرى، فإن ثمة أبعاداً لأي مفهوم وبخاصة في العالم النامي لا يمكن الاختلاف حولها من بينها: أن يكون للإنسان حياته وطموحاته واحتياجاته الأساسية، وقوته وسيطرته على حياته ومصيره، وتحقيق لذاته ووجوده الإنساني، سواء تحقق ذلك بجهود حكومية أم شعبية أو مشتركة.

أي أن التنمية على الصعيد الإنساني ينبغي أن تتجاوز الاختلافات الأيديولوجية لتصبح أيديولوجيا في حد ذاتها، وبخاصة في العالم النامي الذي – ما تزال – قطاعات أساسية فيه تعيش دون الحدود الدنيا لإشباع الحاجات البشرية الأساسية. فضلاً عن أشكال التمايز الاجتماعي والطبقي أو العرقي أو الجنسي أو غير ذلك. ومن ثم فإن هدف التنمية ينبغي أن يُفهم بوصفه هجوماً انتقائياً على أكثر أشكال الفقر سوءً، وللخفض المتصاعد والإلغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والأمية والفقر المدقع والبطالة ومظاهر عدم المساواة (٢٨) .

وانطلاقاً من ذلك، ينبغي أن تُفهم عملية التنمية باعتبارها " عملية مجتمعية أو بنائية مخططة تسعى إلى التغيير البنائي الشامل، وتهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على كافة الأصعدة والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبشرية، بمعنى آخر أن هذه العملية تهدف في النهاية وبصفة إجمالية إلى تحقيق الأمن الاجتماعي بمعناه الشامل .

سادساً: المنهجية:

نظراً لأن الدراسة تعتمد بشكل أساسي على تحليل نتائج الدراسات والبحوث التي تناولت قضية المشاركة الاجتماعية للمرأة العربية بصورة عامة، والمرأة الخليجية بخاصة، والمرأة الكويتية على وجه الخصوص، فإن المنهج الوصفي التحليلي يعد منهجاً مناسب للدراسة، حيث يتم تحليل هذه الدراسات، والإفادة من نتائجها في تحديد

أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه المرأة الكويتية والتي يمكن أن تشكل معوقات تحول دون تمكينها من المشاركة في عملية التنمية، وآليات وأساليب مواجهة تلك التحديات والمعوقات .

سابعا: المداخل النظرية المفسرة لموضوع الدراسة:

لقد ظهرت العديد من الاتجاهات النظرية المختلفة التي اهتمت بدراسة المرأة ومشاركتها في التنمية، إلا أن تلك الاتجاهات جاءت مختلفة باختلاف التخصصات العلمية من ناحية، والتوجهات الفكرية والأيديولوجية من ناحية أخرى. حيث اهتم الأنثروبولوجيون في دراساتهم وتوجهاتهم الأيديولوجية والنظرية بالتركيز على التباين الفسيولوجي أو البيولوجي بين الرجل والمرأة، والذي كان سبباً أساسياً في تقسيم العمل بينهما، كما ظهر ذلك جلياً في أعمال كل من " تايجر " Tiger فوكس Fox وجورج بيتر مردوك G. P. Murdock وإن كان "ميردوك " قد أكد على أن القدرة العضلية التي يمتلكها الرجل والتي تفوق المرأة هي التي ميزته في المجتمعات القديمة، واستبعد فكرة تبني الرجل أو المرأة لدور معين داخل المجتمع(٢٩). إلا أن جهود الأنثروبولوجيين لم تتوقف عند هذا الحد، بل ظهرت محاولات أخرى تظهر دور العوامل الثقافية في تحديد مشاركة المرأة ويظهر ذلك في دراسة مجتمع التروبريند .

بينما انطلقت التوجهات النظرية لبعض علماء الاجتماع من التركيز على أنه بالرغم من الاختلاف بين الرجل والمرأة من الناحية البيولوجية، فإن العامل الثقافي يلعب دوراً محورياً في تحديد العلاقة بين الرجل والمرأة، فهو الذي يحدد ويرسم تقسيم العمل بينهما. حيث ركز " بارسونز " على دور المرأة في المجتمع الصناعي الحديث، ووجد أن الأسرة الصغيرة قد سادت هذه المجتمعات، كما أن هذه الأسر تميزت بوظيفتين أساسيتين هما: التنشئة الاجتماعية، وتوطيد شخصيات المراهقين. وركز" بارسونز " على عملية التنشئة الاجتماعية ودور الأم، حيث تلعب الجماعات المغلقة دوراً أساسياً، و أكد أن هناك وظائف متميزة للمرأة لا يستطيع الرجل أدائها. إلا أنه لا يمنع المرأة من مزاولة النشاطات التي يقوم بها الرجال لاسيما وأنه عاش فترة قد شهدت التطور التكنولوجي وأسهمت المرأة في العمل الصناعي، أي أنه ركز على ضرورة التوازن وتحقيق الاستقرار في المجتمع من خلال التكامل بين الرجل والمرأة (٣٠) .

كما جاءت " آن أوكلي " Ann Oakley تنتقد بشدة آراء الذين أكدوا على تقسيم العمل بين الرجل والمرأة على أساس العامل البيولوجي مستشهدة في ذلك بالعديد من الدراسات الميدانية. وأكدت على أن الاختراع والإبداع البشري هو الذي أوجد هذا التقسيم، أي أنه يجب التركيز على دور الحضارات وما لعبته في التقليل من دور المرأة ومشاركتها. ومن ثم جاءت آراؤها نقداً لكل الذين يعتقدون أن هناك تقسيمات عمل محددة بين الرجل والمرأة، أو الذين قصروا عمل المرأة على البيت، وأرجعت هذه الاعتقادات إلى الحضارة، وما لعبته من دور في تقسيم العمل(٣١). بينما حاولت " أورتنر " Sherry B. Ortner تفسير مكانة المرأة في المجتمع في ضوء عملية التقييم الحضاري العالمي للمرأة، وربطت بين الثقافة وعملية التقييم في رسم دور المرأة في المجتمع، حيث كانت الثقافة من بين الوسائل المهمة التي استخدمها الرجل واستطاع أن ينظمها ومن خلالها سيطر على المرأة (٣٢).

يتضح من خلال العرض السابق أن الاتجاه المحافظ قد أفرز عدة اتجاهات نظرية فرعية سواء نظرية التحديث أو ما بعد التحديث وغيرها من اتجاهات جاءت في عمومها تنطلق في تفسير دور المرآة في المجتمع من خلال التركيز على البعد الثقافي ومحاكاة الثقافة الغربية، ومن ثم جاءت معظم الدراسات تركز على أوجه الشبه والاختلاف بين المرأة في البلدان النامية والمرأة في البلدان المتقدمة.

أما الفكر النقدي فقد انطلق في تحليله لدور المرأة في التنمية من خلال عدم التمييز بين الرجل والمرأة في حقوق المواطن وواجباته، وأن كل ذلك لا يتم إلا من خلال الثورة والخروج من دائرة الحلقة التقليدية وكسرها باستخدام القوة، فالإنسان يتميز بالعقلانية والقدرة على التحكم في النفس، ومن ثم لا بد من الخروج من دائرة التخلف ومشاركة المرأة في جميع مجالات التنمية. في حين أثبتت العديد من الدراسات أن نظرة الواقع العربي لمشاركة المرأة في عملية التنمية قد تأرجحت بين تيارين أساسيين هما :

أ – **اتجاه محافظ تقليدي** : وينظر إلى المرأة باعتبارها كائناً تابعاً للرجل، فالمرأة هي الكائن الضعيف جسمانياً وعقلياً، ومن ثم ينحصر دورها في تأدية غرض أساسي هو الزوجة بمفهومها الخضوعي، والأمومة بمفهومها التوالدي. وهذا الاتجاه يعالج قضايا

المرأة بمعزل عن المجتمع الذي تعيش فيه وعن واقعه وتاريخه. ويعتمد في تحليلاته على التفسيرات الفسيولوجية والبيولوجية أو السلفية المرتكزة على حكم الماضي نتيجة لعدم وعيه بأن البناء الاجتماعي أو الواقع الاجتماعي يتغير، وأن هذا التغير ينعكس على الإنسان وعلاقاته بالآخرين ودوره في المجتمع .

ب – اتجاه إصلاحي : والذي يعترف بالتخلف الذي تعيشه المرأة ويستند في معالجته لقضايا المرأة على النزعات الإصلاحية احتذاء بالانتصارات التي حصلت عليها المرأة في الدول المتقدمة، وقد عبر عن هذا الاتجاه العديد من المفكرين الاجتماعيين. وقد انقسم أصحاب هذا الاتجاه قسمين أساسيين: **الأول**، ينظر إلى المرأة في ضوء التحرر النسبي دون أن تكون معارضة للتقاليد المستقرة، مع بقاء المرأة منسوبة إلى الرجل ومحتاجة إلى رعايته، ويعترف هؤلاء بحق المرأة في العمل ولكن في نطاق وظائف معينة تنسجم مع طبيعة المرأة. أما **الثاني**، وهو الاتجاه المتحرر المنفتح والذي يساوي بين الحقوق والواجبات للمرأة والرجل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية. ويرى في المرأة القدرة على العمل والإبداع وممارسة الحرية وتحمل مسئولياتها دون أن يشكل ذلك تهديداً للرجل. ويطالب هؤلاء بفتح الأبواب أمام المرأة في التدريب على كافة التكنولوجيات .

أولاً: الاتجاهات النظرية المفسرة لأدوار المرأة:

يمكننا أن نعرض باختصار لبعض الاتجاهات النظرية التي اهتمت بتفسير أدوار المرأة على النحو الآتي:

١ – الاتجاه البنائي – الوظيفي: ارتبط هذا الاتجاه بعملية التحديث، حيث يرى أنصاره أن أدوار المرأة المختلفة ترتبط بطبيعة البناء الاجتماعي القائم، وما يطرأ على هذا البناء من تغيرات بفعل المتغيرات المرتبطة بعملية التحديث، كالتعليم والتحضر والهجرة والتصنيع والتجديدات الاجتماعية والثقافية المصاحبة، مما يؤدى إلى زيادة فرص العمل والمشاركة للمرأة .

أ- **الاتجاه الثقافي:** حيث يذهب أنصار هذا الاتجاه (ليفي ستراوس) إلى انه توجد بعض أوجه الشبه بين معظم الثقافات حول المرأة، إذ تخلع ثقافة المجتمعات بصفة عامة أهمية كبيرة على الأدوار التي تقوم بها المرأة ومكانتها في المجتمع في ضوء حجم مشاركتها في عمليات الإنتاج ، وفى ضوء متغيرات الطبقة التي تنتمي إليها، والمرجلة التاريخية التي يمر بها المجتمع بصفة عامة .

ب- **نظريات التبعية:** وهي من أكثر الاتجاهات انتشارا في دوائر البحث حيث يفسر أدوار المرأة في ضوء أساسي مواده أن المرأة في العالم الثالث لن تحقق مكانة عالية، ولن تشارك مشاركة فعلية في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إلا اكتسبت مظاهر الثقافة الأوروبية الحديثة، وتركت التقاليد البالية . ويرى أنصار هذا الاتجاه أن تدنى قيمة الأدوار التى تقوم بها المرأة في المجتمع يرجع إلى علاقات التبعية التي ترتبط ارتباطاً أساسيا بنمط الإنتاج الرأسمالي وانتهاء بتبعية المرأة للرجل .

ج- **اتجاه التحديث(المساواة بين الجنسين)**، هذا الاتجاه يسود المجتمعات الديمقراطية الحديثة وهو يقوم على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، وقد ازداد رسوخاً مع بداية الثمانينات ليؤكد على الأدوار التي تؤديها المرأة داخل المنزل وخارجه، ويقوم على افتراض مؤداه أن النساء في مختلف الأعمار في العالم الثالث يشاركن مشاركة فعالة في الحياة الاقتصادية في الريف والحضر.

وأن المرأة ليست أقل إسهاماً من الرجل في عمليات التنمية في العالم الثالث، لأنها تحمل مشعل التحديث من حيث إنجاز الواجبات المحددة كرعاية الأطفال الرضع، والتزام الأمهات بقواعد الصحة العامة، وتحسين مستوى الخدمة في المدارس ومعاهد التعليم، وانتظام التلاميذ في حضور الدروس، وأخذت المساواة النسائية مكانا بارزاً في التفكير السياسي الحديث في المجتمعات الغربية بالأسلوب الذي صاغت به أفكارها حول التحرر والاستقلال .

وقد أخذ هذا الاتجاه عدة مداخل للحركة النسائية، وبالرغم من تباين هذا المداخل في الأسلوب إلا أن هدفهم واحد وهو تحقيق المساواة، ويمثل **المدخل الأول** الحركة الإصلاحية للنساء اللاتي يبحثن عن المساواة من خلال الحرية، فهن لا

يحاولن إسقاط النسق السائد، بالرغم من أنهن قد يكن في صراع مع عناصره، لأنه قد يتعارض مع حقهن في تقرير المصير، وهدفهن في التنظيم النسائي القومي هو جعل النساء في مشاركة كاملة مع التيار الأساسي للمجتمع ومساواة حقيقية مع الرجال .

أما **المدخل الثاني** فتمثله الحركة الاشتراكية للنساء التي تستمد جذورها من النظرية الماركسية، والتي تقرر الأولوية للصراع الطبقي، والقضاء على اضطهاد النساء، ومواجهة حاجات الحركة النسائية المعاصرة، من خلال البحث عن تطوير استراتيجية الهجوم على سيطرة الرجال، حتى يمكن إعادة بناء العلاقات بين الرجال و النساء .

أما **المدخل الثالث** فتمثله الحركة الراديكالية للنساء، والتي ترى أن جذور عدم المساواة في المجتمع سائدة في النظام الاجتماعي والأبوي، وسيطرة الرجال، ولذلك فإن الطريق الوحيد للمساواة هو إحداث التغيير الثوري في الإيديولوجيا والمؤسسات القائمة في المجتمع(٣٣) .

ثانياً: المداخل النظرية المفسرة للمشاركة الاجتماعية:

أ- المشاركة الاجتماعية من المنظور الماركسي:

ينطلق الماركسيون في تحليلاتهم للمشاركة الاجتماعية من خلال مناقشاتهم العامة حول أسلوب الإنتاج والطبقة الاجتماعية، وعلاقة الدولة بالصراع الطبقي، وكذا من انتقاداتهم للديمقراطية الليبرالية، والعمل السياسي عندهم يخضع لتقنية الإنتاج أكثر ما يتعلق بالمنافسة من أجل الاستهلاك، لأن الحالة التقنية هي التي تحدد أساليب الإنتاج ويسيطر على المجتمع نتيجة لذلك، والبعض الآخر لا يملك إلا قوة العمل التي يجب أن يبيعها للأولى .

وعليه، فإن ماركس لم يناقش مفهوم المشاركة الاجتماعية بطريقة المادية التاريخية بشكل يمكن من أن تعطى صورة واضحة لأبعاد هذا المفهوم، وتحدد متغيرات عملية المشاركة من خلال تتبع ظاهرة التغير الاجتماعي في حد ذاتها، حيث يعتبر الماركسيون المجتمع كبينة اجتماعية واقتصادية مترابطة تتميز بحركية دائمة وتحول مستمر وفقاً لتطور حركة أسلوب الإنتاج الاجتماعي.

وقد تتبع ماركس النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات وعلاقة ذلك بأسلوب الإنتاج الاقتصادي، حيث توصل إلى أن المجتمع الإنساني مر بمجموعة من المراحل تغيرت خلالها عملية المشاركة الاجتماعية من مرحلة إلى أخرى (٣٤) .

إن المشاركة الاجتماعية في الفكر الماركسي، تنبع من الصراع الطبقي والإحساس المشترك للبروليتاريا بالحقد على مالكي وسائل الإنتاج، ومع عملية التطور التي يصاحبها تراكمات وتناقضات مختلفة، تعمل على تطوير وسائل النضال المشترك وأساليبه، لاسيما في المرحلة الرأسمالية، حيث لا يمكن للفرد العادي المشاركة في صنع القرارات، وذلك لأن هذه الغاية تبقى بعيدة عنه، لأنه لا يملك وسائل الإنتاج التي من خلالها يستطيع فرض وجوده، وأن الديمقراطية الحقيقية في الفكر الماركسي تعتمد أساساً على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج (٣٥) .

وكما استنتج ماركس من خلال تتبعه لعملية التطور أن الطبقة الحاكمة تستند دائماً إلى أساس اقتصادي يمكنها من التحكم في مصادر القوة الاجتماعية في المجتمع، وبالتالي فالمشاركة الاجتماعية هي انعكاس للواقع المادي الاجتماعي، حيث أنه في النظام العبودي لا يستطيع العبيد التأثير في بناء القوة، وبالتالي المشاركة في عملية التغير، وذلك لعدم ملكيتهم لزمام أمرهم، حيث أنهم في حالة عدم رضاهم بالوضع يعملون على هجر سادتهم، وتكوين عصابات قطاع الطرق أو القيام بالثورات الجماعية كأسلوب سلبي للمشاركة، وكما أن الأفراد في المجتمع الإقطاعي كانوا يعيشون نفس الظروف، وذلك نظراً لسيطرة الإقطاعي على حقوقهم الاقتصادية والسياسية، فقد كان الفرد في المرحلة الرأسمالية مغترباً عن مجتمعه وبالتالي مكبلاً الحرية .

ب- الوضع الاجتماعي للمرأة في ضوء البنائية الوظيفية:

قدمت البنائية الوظيفية تفسيراً علمياً للوضع الاجتماعي للمرأة في ضوء البناء الاجتماعي بالمعنى المعروف، من خلال تحديد المتغيرات المستقلة المؤثرة في وضع المرأة، ولأن هناك من يحتمون بمظلة البناء الاجتماعي، ثم يقومون بتقديم تبريرات آنية، كما هو الحال في البنائية، التي يمكن أن تفسر وضع المرأة في البناء الاجتماعي، باعتبار هذا الوضع متقدماً أو متخلفاً، وضرورة خلقها البناء الاجتماعي لتحقيق وظائف معينة يحتاجها البناء كي يستمر ويحافظ على توازنه، فمثلا تُفسر

تبعية المرأة للرجل في ضوء هذا الاتجاه على أنها مفردة سوية ضرورية ولازمة لكي يحقق البناء وظائف معينة، ومن ثم ينظر للمرأة على أنها عنصر من عناصر المجتمع تشارك في الأنشطة المختلفة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ومن ثم فهي تؤثر في هذا المجتمع، وأي تقصير في دورها يؤدي إلى خلل في النظام الكلي لهذا المجتمع، ولذا تنظر هذه الدراسة للمرأة على أنها ليست كياناً فردياً، بل تنظر إليها من خلال أدوارها في المجتمع، وعلاقتها الاجتماعية والثقافية .

وبهذا فهي نسق مكون من أجزاء مختلفة مثل الاهتمامات والسلوك والمفردة الانفعالية والعقلية، ونسق له احتياجات أساسية، لا بد من الوفاء بها مثل الحق في التعلم والتنشئة السليمة والحق في المشاركة في جميع نواحي المجتمع، ومن ثم فإن عدم تلبية احتياجاتها يترتب عليه أن تصبح المرأة كماً مهملاً ومعوقاً وظيفياً يهدد توازن النسق العام وهو المجتمع .

أما المدخل الثقافي فيعني بدراسة أدوار المرأة في ضوء مفاهيم ثقافية مثل القيم والمعتقدات والتصورات والتقاليد، ويستند هذا المدخل على افتراضات أساسية من أهمها أن الفرد يعيش في إطار ثقافي معين يحدد له طريقة حياته، وكذلك الأدوار المتوقعة منه، ويظهر هذا المدخل في كتابات بعض الانثروبولوجيين الذين اهتموا بفهم وضع المرأة ومكانتها في ضوء علاقتها بالرجل، ويرجعون تبعية المرأة للرجل إلى توحد المرأة مع الطبيعة، حيث تمثل الطبيعة من وجهة نظرها نقيضاً للثقافة، وتمثل الطبيعة العنصر السلبي بالنسبة للرجل .

ومن خلال ما سبق عرضه، فإن النظرية البنائية الوظيفية تعد من المداخل النظرية التي يمكن الإفادة منها في فهم وتفسير المشاركة الاجتماعية للمرأة في عملية التنمية، وذلك من حيث أنها تنظر إلى المرأة ككيان له استقلاليته ودوره في بناء مجتمعه، وفي إحداث التكامل، ومن ثم استغلال هذا التكامل للنهوض بالمجتمع عبر تنمية متكاملة ومستمرة.

ج- نظريات المشاركة الاجتماعية:

نظراً لأن قضية المشاركة الاجتماعية للمرأة في عملية التنمية أضحت تمثل واحدة من أبرز القضايا على أجندة الجدل والحوار في المجتمعات، وذلك لعلاقتها الوثيقة

بعملية التحول المجتمعي من مرحلة إلى أخرى، و نلاحظ أن الرؤى النظرية للمشاركة الاجتماعية شغلت العديد من علماء السياسة والاجتماع. ونلاحظ أن مفهوم المشاركة بصفة عامة تتفاوت فيما بينها اتساعاً وتحديداً، وعمومية وخصوصية. فمن تلك التعريفات التي توسع من نطاق المشاركة، وأنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة الاجتماعية والسياسية في بلده، والتي تتيح له الفرصة في الإسهام في وضع الأهداف العامة لمجتمعه، واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وإنجازها(٣٦) .

كما أن الرؤى النظرية للمشاركة ليست وليدة هذه الحقبة التاريخية، أنما يعد مفهوم المشاركة من المفاهيم القديمة التي تم تناولها خلال أفكار الفلاسفة السياسيين، حيث يعنى توفير الفرص لأخذ دور في النظام الديمقراطي للدولة، والمشاركة الاجتماعية للمرأة أخذت نصيب من الرؤى النظرية للكتاب الاجتماعين والسياسيين؛ حيث نرى أن مشاركة المرأة قد تشمل الأنشطة السياسية والاجتماعية في مجتمعها. وسوف يعرض الباحث بعض من تلك النظريات والتوجهات النظرية حول المشاركة الاجتماعية (٣٧) .

وتتمثل فيما يلي: نظرية التبادل Exchange Theory وتوضح أن أساس ما يحكم الانتمائية الاختيارية لمشاركة المرأة هو توقع الحصول على عائد مجز يفوق ما تضحى به من جهد أو وقت أو مال نتيجة المشاركة. ونظرية التفاعل Interaction Theory وتفسر هذه النظرية دواعي انتماء المرأة إلى جماعة المشاركة في عملية التنمية إلى الرغبة للدخول مع الآخرين لإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية. النظرية الأيكولوجية Ecological Theory وتوضح أن الدافع وراء انتماء المرأة للمشاركة هو تجميع الجهود المشتركة لتحقيق الاستغلال الأمثل لمراد البيئة الطبيعية المحيطة. ونظرية القوة الاجتماعية Social Power Theory وترى أن الهدف من وراء إسهام المرأة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية هو الحصول على قوة اجتماعية يمكن استخدامها في تحقيق الأهداف الشخصية .

والنظرية المعيارية Normative Theory تلك النظرية التي تعتبر عملية المشاركة النسائية وفقاً لهذه النظرية بمثابة عملية جبرية في المجتمعات الغربية تقوم بها وفقاً لإطار الضبط الاجتماعي السائد في المجتمع. ونظرية القيم Value Theory وتلعب التنشئة الاجتماعية والسياسية دوراً كبيراً في جعل المشاركة قيمة أساسية، لتؤكد لدى الفرد أهمية الدخول في أشكال تنظيمية والمشاركة فيها .

ثالثاً: المشاركة الاجتماعية من منظور النظرية النسوية :

لقد ظهر مؤخراً مصطلح Feminism الذي يترجم إلى النسوية أو الأنثوية أو النسوائية وتلك ترجمة حرفية لا تفصح عن أي مفهوم كامن وراء المصطلح وقد يكو من المفيد أن نحاول تحديد أبعاد هذا المصطلح حتى يدرك معناه الحقيقي ولتحقيق هذا لابد وان نضع المصطلح في سياق أوسع ألا وهو ما يطلق عليه البعض نظرية الحقوق الجديدة ويقودنا هذا بالضرورة إلى محاولة الوقوف فعلى ما يمكن أن نطلق عليه نظرية الحقوق القديمة في مقابل نظرية الحقوق الجديدة(٣٨) .

ويعني ذلك، أن الحديث عن الاتجاه النسوي قضاياه ومفاهيمه وتنويعاته لا تنفصل بأي حال عن الحديث عن الحركة النسائية ذاتها، فالحركة النسائية تربطها علاقة معقدة بينها وبين الليبرالية في العديد من الأطر النظرية، فكثير من النساء الليبراليات قد اتخذن من الليبرالية كنقطة بداية لتحقيق أهدافهن وبالخص الهدف الرئيسي، وهو المساواة، ويؤمنون بأن المرأة عاقلة مثلها مثل الرجل .

وسوف نحاول تناول تاريخ الحركات النسائية باعتبار أن المطالب الأساسية لكل حركة هي التي شكلت الصيغ الأساسية لقضايا الاتجاه النسوي في كل مرحلة من مراحل ظهور تلك الاتجاهات. كما نحاول أيضا إلقاء الضوء على تنويعات الاتجاه النسوي في محاولة للوقوف على أهم القضايا والمفاهيم التي ينطوي عليها .

ونظراً لأن الدراسة تستهدف الكشف عن أبعاد المشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية في عملية التنمية والمعوقات التي تواجهها وآليات مواجهتها، فقد رأى الباحث الاستفادة من النظرية النسوية لكونها تقدم تفسيراً لأنماط أدوار المرأة، وكذلك للتعرف على نظرة الاتجاه النسوي إلى المرأة، وموقعها ومركزها الذي يجب أن تكون عليه في أي مجتمع من المجتمعات .

وتقوم النظرية النسوية على فرض أن النساء يعانين من قهر واضطهاد، وأنهن في أوضاع أدنى من أوضاع الرجل، وأنهن بحكم طبيعتهن يعانين من الظلم والاضطهاد، وأنه يجب عليهن العمل في محاولة التخلص من هذا الوضع. كما أن المرأة باستطاعتها أن تمارس أعمالاً إيجابية تساعد على التخلص، مما تعاني من أوضاع، وعليه توزع الاتجاه النسوي عند دراسته للمرأة عل مجموعة من التنويعات الأساسية التي اهتمت بالمرأة ومركزها وموقعها بالمجتمع .

ومن ثم، فإن الفكرة الأساسية في الاتجاهات النسوية بصورها المتنوعة تتمثل في أن تكون المرأة كياناً وشخصاً له مكانته التي تتماثل مع مكان الرجل، لذلك لابد وأن تكون معاملة كل من الرجل والمرأة مبنية على أساس احترامها، وبنفس القدر، أما الاختلافات القائمة بين الاتجاهات النسوية فهي ناتجة عن الاختلاف في فهم الطريقة التي تكون حرية فرد ما في المجتمع. ويمكن الحديث بإيجاز عن الاتجاهات النسوية المختلفة، وكيف ينظر كل اتجاه منها للمرأة فيما يأتي :

١ – الاتجاه النسوي الفردي الليبرالي .

٢ – الاتجاه النسوي الاشتراكي أو الماركسي .

١ –الاتجاه النسوي الفردي الليبرالي، عنى هذا الاتجاه بالنظر إلى حرية الفرد ومكانته باعتبارها مستقلة عن محيطة المجتمعي، كما أن استقلالية الفرد نتاج فطري، وأن منظومة المجتمعية المناسبة هي تلك التي تعزز من استقلالية الفرد وحريته .

أن القواعد الأخلاقية التي تنظم العلاقات الاجتماعية تفهم في إطار الاتجاه الفردي، على أنها تكمن في القيمة التي ينظر من خلالها كل إنسان لذاته، باعتباره شخصية مستقلة ومنفصلة عن الآخرين في المجتمع. وقد تمثل الهدف الأساسي للاتجاه النسوي الفردي في المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة، في إطار مجتمع ينهض بناؤه على منح الذكور مزيدا من الحرية والديمقراطية، وقد حصلت المرأة هناك على قدر هائل من المساواة في تلك الجوانب، بينما كانت الانجازات في مجال الحقوق السياسية تتحقق ببطء شديد وتواجه ضغوطاً شديدة .

إلا أن هذا الاتجاه تم تعرضه للنقد والهجوم الشديدين، وخاصة في بداية الاشتراكية لكونه قائم بالأساس على الفردية والاستقلالية، وهو ما يصعب تطبيقه على أرض الواقع لما للمحيط المجتمعي والعلاقات الإنسانية المتشابكة من تأثير على

الأفراد وعلى حريتهم واستقلاليتهم، كما تظهر صعوبة جذرية تفوق علاقة الفرد بحرية الآخرين، وهي صعوبة يمكن فهمها في صورة الصراع بين مطالب المنادين بالحرية والمنادين بالمساواة (٣٩) .

٢- الاتجاه النسوي الاشتراكي أو الماركسي:

اهتم هذا الاتجاه بالعلاقة بين الرأسمالية والسلطة الأبوية،، ويعتبر " انجلز " أول من وضع أسس هذا الاتجاه بفريضته أن السلطة الأبوية نشأت وتطورت مع نظام الملكية الخاصة، وهو ما أدى إلى المزيد من قهر المرأة، وكما رأى" لينين " أن النظام الأبوي المصاحب للرأسمالية وطبيعة تقسيم العمل والدوار بين الرجل والمرأة التي جعلت من العمل المنزلي دوراً أساسيا للمرأة .

وهو ما عده لينين عناءً، وكما طرح انجلر طريقة للحد من القهر المرأة من خلال المناداة بأهمية خروج المرأة للعمل، والانخراط في صفوف الطبقة العاملة التي تنادي بالاشتراكية. ومن ثم فإن تحرر المرأة وحصولها على مكانة مساوية للرجل يرتبط في المفهوم الماركسي بالقضاء على النظام الرأسمالي .

غير أن هذا الاتجاه قد تعرض للهجوم والنقد، حتى من أتباع الاتجاه الماركسي أنفسهم، من خلال إرجاع قهر المرأة إلى النظام الرأسمالي وهو ما يغفل تأثير عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى قد يكون لها تأثير في هذا التميز والقهر.

٣- الاتجاه الراديكالي المعاصر، ويتجسد هذا الاتجاه في الحركات الاجتماعية الراديكالية والنسائية التي اجتاحت العالم، هذه الحركات رافضة للحياة التقليدية، وداعية إلى خلق مجتمع بديل لا يوجد فيه شعور بالنفور من النظام السائد، ولكن من النسق الاجتماعي ككل، بل من القيم الأساسية التي هي وراء البناء الاجتماعي كله. وكما يطالب أصحاب الاتجاه الراديكالي للمرأة ليس فقط بمكانة مساوية لمكانة الرجل، بل ينظرون للمرأة باعتبارها تمثل أحد الأولويات أو العناصر السامية(٤٠) .

ويرمز الفكر النسوي الراديكالي إلى مجتمع أنثوي هجومي على عكس المجتمعات التقليدية الدفاعية. ومن وجهة نظر ممثلي هذا الاتجاه أنه لتغيير الواقع الاجتماعي للأسرة لا بد من:

- تفويض الدعامتين الأساسيتين لمؤسسة الزواج وهما تبعية المرأة للرجل وتبعية الأطفال للآباء.
- إلغاء المؤسسة الزواجية أي الأسرة .
- إزالة التباين الجنسي أو النوع .
- تحقيق علاقة ثنائية بين الرجل والمرأة لا تتسم باللامساواة والتبعية والاستغلال.
- تحرير المرأة من رباط الزوجية ومن قيد عاطفة الأمومة وتحريرها من الأنوثة لتكون متساوية مع الرجل في مختلف مجالات العمل المختلفة.

كما اهتم هذا الاتجاه بقضايا النوع الاجتماعي والفروق الطبقية لتفسير تعرض المرأة للتمييز والقهر على مختلف المستويات سواء أكانت اجتماعية، اقتصادية او سياسية وهو ما يؤكد على تفسير أصحاب هذا الاتجاه لقهر المرأة من خلال البنية والعلاقات الاجتماعية وليس من خلال الجوانب البيولوجية فقط .

والجدير بالذكر أنه برغم أن الاتجاه الراديكالي هو الحدث تاريخياً، إلا أن أغلب النسويين المعتدلين اليوم قد انتقدن هذا الاتجاه لكونهن لا يهمهن البحث عن آليات لفرض سيطرة المرأة في ظل بطريركي، ولكن الأهم هو الوصول إلى مساواة عادلة مع الرجل، ولكن أصحاب الفكر النسوي المعتدل يرون أن المساواة في ظل هذا النظام يمكن تحقيقها من خلال العمل على بناء مجتمع غير متدرج وغير مركزي يراعي المدخلات والمعطيات المجتمعية المحددة للعلاقة التكاملية بين الرجل والمرأة عوضاً عن علاقة تبادلية الدوار التي يقوم عليها جوهر فكر الاتجاه الراديكالي حيث لا يمكن لفئة ان تعيش على الاستغلال والسيطرة على الآخرين .

وخلاصة القول أنه على الرغم من الجدل حول الاتجاه النسوي، وما يطرحه من قضايا ومفهومات قد تبدو متناقضة ومتباينة وفضفاضة في كثير من الأحيان، إلا أن هذا الاتجاه نجح في أن يطرح العديد من القضايا والمفهومات التي كان لها انعكاس واضح في قضايا المرأة والتنمية مثل(العدالة، والمساواة، والمشاركة، والتمكين)، إضافة إلى هذا وذاك المناداة المستمرة من قبل أنصار الاتجاه النسوي والداعية إلى إبراز دور المرأة في تنمية المجتمع، وذلك بإتاحة الفرص أمامها وعدم حصرها في أدوار هامشية. كان له الأثر الكبير في تغيير نظرة المجتمع للمرأة، وبالتالي تغيير وصفها، وهذا ما لوحظ من تزايد اندماج النساء في مختلف مجالات الحياة وزيادة مشاركتهن الفعالة في

مختلف الأصعدة بما فيها المجال السياسي. كما أن التشريعات والقوانين المحلية والدولية تؤكد على ضمان حقوق المرأة، ومشاركتها في الحياة العامة بإتاحة الفرص أمامها وتمكينها من المساهمة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام .

خاتمة

لا يمكن لمنصف أن ينكر تلك المظالم الاجتماعية الجمة الواقعة على النساء باعتبارهن نساء، لكن أيضاً لا يمكن إنكار أن تلك المظالم بمجملها تقع على عاتق أغلب الفئات الاجتماعية (رجالا ونساءً) لكن يزيد من نصيب النساء من تلك المظالم، إما تقاليد جائرة بعيدة تماماً عن صحيح الإسلام، أو تفسيرات واجتهادات تنطلق من مواقف موغلة في التشدد تروج هي الأخرى بدورها لأفكار ومقولات مغلوطة تصب في خانة الحط من مكانة النساء إلغاء دورهن في المجتمع .

غير أن مقاربة القضية فكرياً لا يجب أن تنطلق من سحب نموذج المرأة الغربية على مجتمعات أخرى لم تشهد ما مر به المجتمع الغربي من تطورات وظروف أوصلته إلى تلك النتائج، إن معالجة قضايا المرأة بصفة عامة قد تصدق على المجتمعات المتقدمة المتسمة بالتجانس والتوازن في بنيتها الاجتماعية وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، بينما قد تفتقر إلى الكثير من المعنى في مجتمعات تقليدية ونامية وغير متجانسة ولا متوازنة بنائيا كمجتمعاتنا، ومن ثم فان سؤالا مثل أي إمرأة نقصد؟ يصبح سؤالاً مشروعاً، وما ينطبق على مفهوم المرأة الكويتية أيضاً على مفهوم قضايا المرأة ومشاركتها وحقوقها.... وغير ذلك .

وصفوة القول إن مكانة ودور المرأة في المجتمع يختلفان باختلاف البنية الاجتماعية التي تعيش فيها، إذ أن وضعها نتاج لتلك البنية والتي تختلف في خصائصها ومكوناتها من مرحلة لأخرى، ومن مجتمع لآخر. أي أن مكانة المرأة ودورها يتغيران ويختلفان طبقاً للحالة البنائية للمجتمع، وخاصة إذا ما طرأ على البنية الاجتماعية تغيرات جذرية أو سريعة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي .

ومن ثم يجب النظر إلى المشاركة الاجتماعية للمرأة العربية والخليجية بصورة عامة، والمرأة الكويتية بخاصة في عملية التنمية، والتحديات التي تتعرض لها على أنها مشكلة اجتماعية تختلف عن تحديات ودور المرأة في الدول المتقدمة. فإذا كان الاهتمام بمشاكل المرأة قد بدأ منذ فترات طويلة، أي منذ حوالي قرن مطالبين بضرورة إتاحة فرص التعليم للمرأة، والتخفيف من بعض القيود الاجتماعية المفروضة عليها، فإن هذه المطالبة قد اتسعت وتعمقت خلال الفترات الحديثة نتيجة المطالبة الاجتماعية المتغيرة من جانب، والانفتاح النسبي على ثقافات العالم المتحضر من جانب آخر،

وظهور النظام العالمي الجديد (النظام الأوحد) بكل ما يفرضه من قيود وشروط في ظل نظام العولمة من جانب ثالث. ولذلك فإن الدول النامية بعامة، والمجتمعات الخليجية بخاصة في حاجة ماسة إلى دراسة الواقع الاجتماعي للمرأة، والذي يختلف كماً وكيفاً عن الواقع الاجتماعي للمرأة في الدول المتقدمة. ويرجع هذا الاختلاف إلى عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية متنوعة تميزها عن غيرها من المجتمعات .

ولذلك نرى ضرورة أن تنطلق الدراسة الراهنة في تفسيرها وتحليلها للمشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية من واقع المجتمع وأبعاده المختلفة وسياقه السوسيو-تاريخي. أي من خلال الوضع في الاعتبار الخصوصية البنائية – الثقافية للمجتمع الكويتي من ناحية، وعدم تجاهل الأبعاد الإقليمية والعالمية التي لعبت – وما تزال – دوراً محورياً في خلق واستمرار هذا الواقع الذي تعيشه المرأة بأبعاده وتحدياته المختلفة على كافة الأصعدة والمستويات.

ومن ثم فإن **المدخل النظري** للدراسة يتمثل في التحليل النقدي للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي الذي تعيشه المرأة الكويتيه، انطلاقاً من رؤية بنائية شمولية، وذلك بهدف تشخيص هذا الواقع وتحليل أبعاده المختلفة، وتوضيح مدى انعكاساته على أوضاع المرأة، وبخاصة في مجال المشاركة في عملية التنمية على اختلاف مستوياتها ومجالاتها. فضلاً عن أن هذه الرؤية البنائية الشاملة سوف تمكننا من الكشف عن أوجه الشبة والاتفاق، وأيضاً التعرف على الفروق الجوهرية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيكولوجية) بين المرأة في سياقات مجتمعية مختلفة، ومدى انعكاس تلك الفروق والاختلافات على أوضاع المرأة. ومن ثم مدى مشاركتها في عملية التنمية، وكذلك التحديات والمعوقات التي تحول دون هذه المشاركة، والأساليب والوسائل التي تُمكن المرأة من المشاركة بفعالية في المجالات المختلفة للتنمية. بمعنى آخر، إن فهم وتحليل قضايا المرأة ومشكلاتها ينبغي أن يتجاوز الرؤية التجزيئية لتلك القضايا، ومن ثم عدم عزلها عن السياق المجتمعي من ناحية، واعتبارها انعكاساً للظروف البنائية والثقافية (التاريخية والمعاصرة) من ناحية أخرى .

ثامناً: الدراسات السابقة:

ثمة العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا المرأة العربية ومشكلاتها، وخاصة قضية تمكين المرأة ومدى مشاركتها في عملية التنمية على كافة الأصعدة والمستويات الرسمية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وكذلك المشاركة على المستوى غير الرسمي وخاصة في منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، ويمكننا باختصار تناول بعض الدراسات التي تناولت المرأة العربية والخليجية ودورها في عملية التنمية فيما يلي:

- **دراسة يوسف محمد الصواني (٢٠٠٠)** بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا: الأطر الإيديولوجية والقانونية وإشكاليات الممارسة[٤١]. استهدفت الدراسة معرفة حجم المشاركة السياسية للمرأة الليبية وما هي معوقاتها مع بيان مدى تطبيق التشريعات النافذة في هذا المجال، حيث اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الوثائق القانونية والدراسات المحلية التي تدعم مشاركة المرأة وتساهم في تشجيعها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المشاركة السياسية للمرأة الليبية لها خصوصية، وطابع مختلف، نظراً لارتباطها بنظام سياسي يعتمد على منظومة فكرية تختلف تماماً عن تلك التي تستند إليها النظم السياسية القائمة على فكرة النيابة والمشاركة، وبهذا فإن قطاع المرأة في المجتمع الليبي شهد خطوات جرئيه ساهمت في رفع مستوى المرأة وتمكينها من القوة بأبعادها المختلفة، كما تؤكد التشريعات على عدم التميز بين المواطنين بسبب الجنس، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتقرير الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية كحقوق أساسية للإنسان.

- **دراسة محمد عبدالحميد الطبولي (٢٠٠٢)** بعنوان : اكتساب المكانة المهنية للمرأة الليبية العاملة[٤٢]. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أي مدى يتم تأييد عمل المرأة خارج المنزل وضرورة مساواتها بالرجل، وخاصة إذا تساوت المؤهلات العلمية والتدريبية لديهما. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة، واعتمد على الاستبيان الذى طبق على عينة قوامها (٢٦٠ امرأة) من العاملات، حيث بينت هذه الدراسة أن هناك تشجيعاً من الآباء والأزواج على خروج المرأة للعمل، وأن هناك ارتباطاً إيجابياً بين المستوى التعليمي ومكان المهنية، كما أشارت هذه الدراسة إلى وجود علاقة

إيجابية بين المستوى التعليمي للأب والأم، وبين مكانه المرأة المهنية، إضافة إلى ذلك أكدت الدراسة إلى أن للتدريب تأثيراً إيجابياً على المكانة المهنية للمرأة، كما أن التعليم بشكل عاملاً مهماً في التنبؤ بمكانة المرأة المهنية في ليبيا .

- **دراسة " ثروت إسحاق " (٢٠٠٣)**: بعنوان "دور المرأة في التنمية المحلية في سيناء بجمهورية مصر العربية صور الواقع واحتمالات المستقبل[٤٣]. وقد استهدفت الدراسة الكشف عن الدور الفعلي الذي تمارسه المرأة في سيناء لتنمية المجتمع المحلي والتعرف على أنساق القيم الاجتماعية المحددة لمكانة المرأة وأدوارها في المجتمع السيناوي، واستخدمت المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبيان لتطبيقه على عينة الدراسة المختارة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

- اتضح أن خطر المعوقات الثقافية التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة يؤدي إلى اتساع الفجوة بينها وبين الرجل، وأن نسبة مشاركة المرأة اقتصاديا في مختلف مجالات التنمية ترتفع الحضرية عنها في المناطق الريفية .

- وفيما يتعلق بمكانة المرأة ودورها في المجتمع اتضح أن حوالي ٥٦% من العينة يشاركن في القرارات الأسرية، وهذا يعني أن هناك تغيرات ملحوظة في انساق القيم التقليدية أسهم في ترشيحها ارتفاع معدل التحضر في المنطقة .

- **دراسة " حامد الهادي " (٢٠٠٣)** :بعنوان " المرأة والجمعيات الأهلية بين التهميش والتمكين: دراسة ميدانية في قرية الغار بالشرقية بمصر[٤٤]. هدفت هذه الدراسة الى وصف واقع المرأة في ريف الزقازيق، والكشف عن خصائصها الأولية، وواقعها الاقتصادي, ووصف دورها في المشاركة السياسية، وكذلك وعيها الاجتماعي والنوعي. وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة استخدام المنهج الوصفي، وتم سحب عينة عشوائية منتظمة بنسبة ٧ % من مجتمع الدراسة، بموجب ١٥٢ مفردة اختيرت بطريقة عشوائية منتظمة، أما عن أدوات الدراسة فقد تم استخدام الاستبيان البريدي والاستبيان بالمقابلة والمقابلات المفتوحة والمكالمات التليفونية والعلاقات الشخصية والإخباريين والإحصائيات المتعلقة بالجمعيات الأهلية والنسائية .

وقد أوضحت النتائج: أن المؤسسات الأهلية أسهمت بدور كبير في تهميش المرأة في مجتمع الدراسة، ولم يشفع للمرأة في مجتمع الدراسة تعليمها، حيث تم تعميم عموم المرأة في مجتمع الدراسة، كما توصلت الدراسة من خلال العوامل المجتمعية إلى

أن المرأة لعبت وتلعب دوراً ملموساً في العمل التطوعي بالمجتمع ما دام بعيد عن المؤسسات الرسمية، إلا أن الرجل نصف المجتمع يقف حجر عثرة أمام محاولات المرأة للتمكين في الجمعيات الأهلية، ويلعب دوراً مؤثراً في تهميشها ليس برضا وقناعة بل تحت الهيمنة الذكورية على الإناث في أغلب المفردات، كما تبين أنه ليس هناك رضا عام بين الإناث عن أوضاعهن الاجتماعية تجاه العمل التطوعي وخاصة داخل المؤسسات الرسمية .

- **دراسة عبد العزيز الشعيبي وآخرون** ٢٠٠٣، ألية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة البحرينية، اللجنة الوطنية بالمجلس الأعلى للمرأة، جمهورية اليمن الديمقراطية(٤٥). تهدف الدراسة إلى إيجاد الحلول الممكنة لإشكالية ولوج المرأة إلى الحياة السياسية، وعملية تمثيلها في المجالس المنتخبة، وهي الإشكالية التي ارتبطت في أحد إبعادها برغبة كثير من النساء في تطبيق نظام الكوتا، وارتبطت في بعدها الثاني بالحديث عن دستورية / عدم دستورية نظام الحصص، بينما ارتبطت في بعدها في الاخير بما اقترحته لمنظمات والمؤتمرات الدولية من اعتبار نظام الحصص حلاً فاعلاً لعدالة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

وهي دراسة وصفية تحليلية في تحليل أزمة المشاركة السياسية، وقد استخدمت المنهج المقارن في دراسة تجارب الدول التي طبقت نظام الكوتا، وكذلك المنهج القانوني في محاولة تطبيق نظام الكوتا على النظام السياسي اليمني. وقد أوصت الدراسة لمساعدة المرأة اليمنية على المشاركة السياسية بضرورة الإسراع في إصدار قانون بتخصيص ٣٠% كحصة نسبة للنساء للمشاركة السياسية استناداً إلى الدستور إلى مبدأ التمييز الايجابي الذي نصت عليه مواثيق حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، خاصة اتفاقية القضاء على جميع إشكال التميز ضد المرأة، حيث يلزم فيه كل الفاعلين السياسيين بالالتزام بتطبيق هذا القانون، ومخاطبة أصحاب القرار في السلطة التنفيذية والقضائية ورأس الدولة لتحقيق هذا الهدف، إضافة إلى ضرورة القيام بحملة إعلانية واسعة لتغيير الصورة النمطية للمرأة التي ورثناها من عهود عابرة، والتركيز على دور المرأة المتنامي في المجتمع، والتأكيد على ضرورة النهوض بوضع المرأة لضمان تقدم وتطور المجتمع، وتقديم نماذج حية حول نجاح المرأة في تبوء المواقع المسئولة.

- **مركز البحرين للدراسات والبحوث**، ٢٠٠٤، تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية: اتجاهات المجتمع المدني(٢٠٠٤) (٤٦). تهدف هذه الدراسة إلى رصد تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية، وذلك من خلال معرفة اتجاهات أفراد المجتمع نحو المشاركة السياسية للمرأة البحرينية، وتحديد أسباب إخفاق المرأة في التجربة الانتخابية. وتستند الدراسة إلى دراسة وصفية تحليلية من المسح الاجتماعي عن طريق العينة العنقودية، التي شملت ١٠٠ مفردة من النوعين (ذكر وأنثى) في المحافظات الخمس بمملكة البحرين من الفئات العمرية من ١٨ – أكثر من ٥١ سنة. وقد توصلت الدراسة إلى عده نتائج من أهمها:

١- يختلف الرجال عن النساء في اتجاهاتهم نحو المشاركة السياسية للمرأة البحرينية.

٢- لا يوجد فروق معنوية بين فئات الدخل بالنسبة لجميع متغيرات التجربة الانتخابية، إلا متغيراً واحد فقط هو " تغيير الصورة النمطية لدور المرأة التقليدي" حيث كانت الفروق بين أفراد العينة حسب المهن المحددة في الدراسة معنوية فقط بالنسبة لمتغير واحد وهو تقبل كل من الرجل والمرأة لدورها الاجتماعي والسياسي. أما بالنسبة للمستوى التعليمي فكانت الفروق جوهرية فقط بالنسبة لمتغيرين هما " غيرت النظرة النمطية لدور المرأة التقليدي" والتجربة الانتخابية دعمت دورها في صنع القرار:

٣- يوجد فروق معنوية في اتجاهات أفراد المجتمع البحريني نحو المشاركة السياسية للمرأة حسب المحافظات.

٤- هناك علاقة بين العمر واتجاهات أفراد المجتمع البحريني نحو المشاركة السياسية للمرأة البحرينية.

٥-أسباب إخفاق المرأة في التجربة الانتخابية كما أسفرت عنها نتائج الدراسة، وترجع إلى الوعي السياسي لأفراد المجتمع، التوجه الديني لكل من الرجل والمرأة، دور منظمات المجتمع المدني، دور الجمعيات السياسية، دور المجلس الأعلى للمرأة، دور الجمعيات الدينية، فضلاً عن تأثير النظام والإجراءات التي اتبعت في التجربة الانتخابية.

- **دراسة** " **رمضان محمد درويش** " (٢٠٠٤): بعنوان " واقع المرأة السورية ودورها التشاركي في عملية التنمية(٤٧). هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض

جوانب تمكين المرأة السورية ومشاركتها في عملية التنمية في مختلف المجالات، واستخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، واعتمدت على إحصاءات عام ٢٠٠٠ للسكان كأداة لجمع المعلومات، وقد أوضحت النتائج أن هناك فجوة نوعية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالتعليم والعمل والمجال السياسي. وأن الأمية تعد مشكلة رئيسية لها انعكاساتها السلبية على تمكين المرأة من الأداء الفعال في النشاطات المباشرة وغير المباشرة، حيث تقف حائلاً دون المساهمة الفعلية في مسيرة التنمية .

- **دراسة سعيد ناصف، السيد غنيم (٢٠٠٤):** بعنوان المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية(٤٨) تناولت هذه الدراسة الكشف عن أبعاد المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية، سواء في الريف أو الحضر، واستعانت الدراسة بأسلوب التحليل التاريخي البنائي، من أجل الوقوف على التطور التاريخي لأبعاد المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية، وأهم الصعوبات والعوائق التي تقف أمام مشاركة المرأة المصرية، سواء كانت متعلقة بالموروث الثقافي للمجتمع المصري أو من خلال أثار التغيرات التي نشأت في المجتمع وتطورت، واعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي لوصف واقع المرأة المصرية كما هو سواء في الريف أو في الحضر وأهم المشاكل التي تواجهها، واستخدم في هذه الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وكانت هذه العينة مختارة بطريقة عمديه(مقصودة) وكان قوام ٢٥٠ مفردة منها ١٤٠ مفردة من الريف، و١١٠ مفردة من الحضر، واستخدام في هذه الدراسة استمارة استبيان طبقت على هذه العينة، واستخدام أسلوب التحليل الكمي وأسلوب التحليل الكيفي لتحليل استمارة الاستبيان .

وأسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج منها: انخفاض مساهمة المرأة الريفية في قوة العمل، وإن المرأة الريفية تحتاج لمزيد من الاهتمام لرفع معدلات تنميتها البشرية، وهناك معوقات ثقافية تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة الريفية في مختلف المجالات، وهذه الثقافية تكمن في الموروث الثقافي والمتمثل في العادات والتقاليد التي تعطل مساهمتها، ويؤدي ذلك إلى اتساع الفجوة بينها وبين الرجل إذا أن الأسرة الريفية تهتم عادة بالذكور من أبنائها. وفي المقابل ترتفع نسبة مشاركة المرأة اقتصاديا في مختلف مجالات التنمية في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية .

- **دراسة " أحمد مجدي حجازي & وخليل عبد المقصود "**(٢٠٠٥) بعنوان: " النساء المعيلات في محافظة الفيوم بجمهورية مصر العربية دراسة اجتماعية ميدانية"(٤٩). استهدفت الدراسة رصد وتحليل الأوضاع الاقتصادية والمجتمعية للأسر التي تعولها نساء، والتعرف على أنماط التكيف والمواجهة، ورصد أنماط الحياة للأسر التي تعولها نساء، وتحديد أشكال المساعدة التي يمكن تقديمها لها، والتعرف على رؤى المرأة المعيلة نحو الآليات المجتمعية لمساعدة الأسر على تحمل مسؤولياتها ورفع مستواها .

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث اختيرت ١٠٠ أسرة من الأسر التي تعولها نساء بالوحدة المحلية بقرية الروضة بمركز طامية بمحافظة الفيوم، وتنقسم الوحدة المحلية إلى ثلاث قرى هي: قرية الروضة (القرية الأم)، وقرية الروبيات، وفرقص، وقد قسمت مفردات العينة بواقع ٥٠ سيدة من القرية الأم، و٢٥ سيدة من قرية الروبيات، و٢٥ سيدة من قرية فرقص .

واستعانت هذه الدراسة باستمارة استبيان لجمع البيانات عن مجتمع الدراسة، وقد أوضحت النتائج أن غالبية النساء بهذه الفئة لا يمتلكن مهارات القراءة والكتابة وبالتالي لا يحملن مؤهلات دراسية، مما يقلل من حصولهن على فرصة عمل، وتتميز المرأة المعيلة بمتوسط عمر كبير يبدأ من ٣٥ عاماً، وهو الأمر الذي يقلل من فرص زواجهن مرة أخرى. كما وجد أن نسبة عالية من أبناء المرأة المعيلة قد تسربوا من التعليم بمختلف مراحله، بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الأسرة بعد وفاة العائل، كما لوحظ أن المرأة المعيلة تفتقر إلى المهارات اللازمة لتبدأ مشروع خاص بها بعد توليها مسئولية الأسرة، وتعاني هذه الأسر من تدني الوضع الصحي، وذلك ناجم عن عدة أسباب منها الوضع التعليمي والاقتصادي المنخفض، وسوء التغذية ولعدم احتواء الوجبات للعناصر الغذائية اللازمة، وخاصة بالنسبة للأطفال، بالإضافة إلى عدم دراية هذه الأسر بطبيعة برامج التمويل الصغير الموجود سواء في الجمعيات الأهلية أو تلك التي تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية، مثل مشروعات الأسر المنتجة .

- **دراسة الشيخة لولوه بنت دعيج آل خليفة**،٢٠٠٥، دراسة المهن غير التقليدية للمرأة البحرينية في مملكة البحرين(٥٠) . تهدف الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الطالبات البحرينيات حول المهن المستقبلية، وآراء البحرينيات العاملات في مهن فنية

غير تقليدية، والدوافع من وراء العمل في هذه المهن، اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها على ثلاثة استبيانات– من تصميم فريق بحثي تابع لمنظمة العمل الدولية في بيروت، وقد تم تطبيق الاستبيان الأول على عينة عشوائية من النساء العاملات(اعتماداً على تصنيفات الجهاز المركزي للمعلومات بالنسبة لمجموعات المهن وبحسب نسب تمثيل المرأة في كل مهنة مقارنة بالذكور)، وذلك للتعرف على الدوافع التي تشجع المرأة على العمل في هذه المهن.

أما الاستبيان الثالث فقد طبق على عينة عشوائية من أصحاب الأعمال (استناداً إلى الأنشطة الاقتصادية المصنفة حسب المعلومات الإحصائية الصادرة من الجهاز المركزي للمعلومات، وبحسب تمثيل المرأة في كل نشاط، حيث تم انتقاء المؤسسات الواقعة ضمن الأنشطة الاقتصادية ذات التواجد النسائي الأكبر) لاستطلاع آرائهم في المهن التي تشغلها المرأة البحرينية، ومعرفة اتجاهاتهم نحو تشغيل المرأة .

وفي ضوء ذلك تضمنت عينة الدراسة مقابلة 50 (طالبة)، و50 (عاملة)، هذا بالإضافة إلى تطبيق الاستبيان على عينة عشوائية مكونة من (٨) من أصحاب عمل. وتناولت هذه الاستبيانات معلومات اقتصادية واجتماعية وتعليمية،تحدثت عن الخصائص الديموغرافية والتعليمية للطالبات والنساء العاملات، والدوافع وراء اختيار التخصص والمهنة، ومدى الرغبة في العمل في مهن غير تقليدية .أما بالنسبة لاستمارة أصحاب العمل، فركزت على العديد من الجوانب الخاصة بالتوظيف والتدريب، خاصة فيما يتعلق بالمرأة .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن هناك تطوراً مضطرداً بالنسبة لمشاركة المرأة الاقتصادية بشكل عام، وهو ما يعكس وعي المرأة بضرورة مشاركتها في التنمية. هذا إلى جانب مساهمة المرأة في توفير دخل إضافي للأسرة. أما بالنسبة لوضع المرأة في مناصب صنع القرار، فللمرأة تواجد محدود في مناصب صنع القرار، لا يتناسق مع نسبة مشاركتها الاقتصادية في القطاعين العام والخاص .

وبالنسبة لمشاركة المرأة في المهن الفنية من إجمالي النساء، فكان تواجدها كبير في المهن الكتابية وفي المواضع العلمية والفنية والإنسانية(كفنيات واختصاصيات)، وهذه التخصصات تحتاج مؤهلات تعليمية جيدة، مما يعكس ارتفاع المؤهلات العلمية للمرأة البحرينية. وعن مشاركة المرأة البحرينية مقارنة بالذكور في المهن الفنية، فإن

تواجد المرأة يفوق التواجد الذكوري في مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الإناث العاملات في قطاع الصناعة التحويلية وبالأخص صناعة الملابس الجاهزة .

أما بالنسبة للدوافع من وراء العمل، فقد كانت الأسباب هي تحقيق الذات بالدرجة الأولى، وتحسين دخل الأسرة بالدرجة الثانية، مما يعكس طموح المرأة ووعيها بأهمية مشاركتها الاقتصادية في ظل متطلبات الحياة العصرية. ويأتي رضا المرأة عن عملها من خلال الإحصائيات التي أشارت أن % 88 من العاملات راضيات بأعمالهن الحالية، بينما عبرت % 12 من العاملات أنهن غير راضيات، مما يتطلب إجراء دراسات مستقبلية لقياس الرضا الوظيفي للمرأة .

وقد أشار أصحاب الأعمال أنه لا فرق بين الجنسين بشكل عام من حيث الانضباطية والاستمرارية والقدرة على تطوير العمل . أما عن الفرص التدريبية التي يحصل عليها العاملين في المنشآت المختلفة فلا يوجد تفرقة بين الجنسين في هذا المجال بحسب ما أفاد به أصحاب الأعمال، وعلى الرغم من إقرار أصحاب الأعمال بعدم وجود أي تفرقة بين الجنسين في الترقي والتدريب، إلا أن هذه التمييز موجود بشكل فعلي، مما يتطلب التوعية بأهمية مشاركة المرأة الاقتصادية وتغيير النظرة النمطية السائدة لدى بعض أصحاب الأعمال حول إنتاجية المرأة وكفاءتها.

أما بالنسبة للمهن التي لا يتم توظيف المرأة فيها، فهي أعمال التعبئة والنقل وحمل المعدات، وهذه الأعمال يحظر عمل المرأة فيها بحكم القانون، نظراً لكونها خطرة على صحة المرأة. ومن خلال معايير توظيف المرأة في المنشآت المختلفة فقد اجمع أصحاب المنشآت على ضرورة حصول المرأة على مؤهل تعليمي مناسب إضافة إلى المهارات والخبرات التي تلاءم طبيعة العمل بالدرجة الأولى .

- **دراسة: راندا يوسف محمد أحمد يحي** (٢٠٠٦) بعنوان: مساهمة المرأة في بعض الأنشطة التنموية في بعض قرى محافظتي الشرقية وشمال سيناء بمصر(٥١) تستهدف الدراسة تحديد العلاقة بين درجة مساهمة المرأة في كل من الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والداجني، وعمليات التصنيع بشقيها الغذائي والبيئي والحرفي، وفي مجال المحافظة على البيئة، وبين بعض المتغيرات موضع الدراسة والمتمثلة في (سن المبحوثة، المفردة الاجتماعية، التعليم، مهنة المبحوثة، إجمالي الدخل الأسرى،

حجم الحيازة)، وتحديد درجة مساهمتها في الإنتاج الزراعي باختلاف منطقتي الدراسة، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجهها وتقلل من درجة مساهمتها في الأنشطة "موضوع الدراسة"، وأهم المقترحات للتغلب عليها. واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة وكان حجم العينة ٢٠٠ مبحوثة (من كل محافظة ١٠٠) وكان الاستبيان وسيلة جمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

١-أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين درجة مساهمة المرأة في الإنتاج النباتي، وكل من سن المبحوثة والدخل وحجم الحيازة الزراعية، درجة الانفتاح الجغرافي بمحافظة شمال سيناء بينما عكست النتائج العلاقة الارتباطية السالبة بين درجة التردد على مراكز الخدمات لمحافظة الشرقية .

٢- وأظهرت النتائج فيما يتعلق بمساهمة المرأة في الإنتاج الحيواني والداجني وجود علاقة موجبة بين درجة مساهمة المرأة في الإنتاج الحيواني والداجني وكل من سن المبحوثة، حجم الحيازة الزراعية، درجة الانفتاح الجغرافي في محافظة شمال سيناء .

٣- كما أوضحت النتائج وجود علاقة معنوية بين مساهمة المرأة في التصنيع الغذائي وكل من الانفتاح الثقافي ودرجة التردد على مراكز الخدمات على مستوى العينة.

- **دراسة: مريم بنت حسن آل خليفة**،٢٠٠٦، المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المثقفين بالمجتمع – دراسة تحليلية مقارنة، مملكة البحرين(٥٢). تهدف الدراسة إلى التعرف على آراء بعض أفراد المجتمع البحريني من الجنسين حول دور العوامل (الثقافية، الاجتماعية، السياسية، القانونية، الاقتصادية) في التأثير على مشاركة المرأة في العمل السياسي، واستندت الدراسة إلى دراسة بحثية مسحية تم استخدام المنهج الوصفي، عن طريق العينة العشوائية التي بلغت (٣٧٥ عينة) حيث تم توزيعها على ١٩٠ من الإناث و١٨٥ من الذكور بحسب الفئات التالية، الأساتذة الاكاديمين، الأطباء، المحامون، الموظفين الإداريين، أعضاء جمعيات المجتمع المدني، وعضوات الجمعيات النسائية، واستخدمت الاستبانة وتحليل الوثائق والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١-عدم الاهتمام عدد كبير من النساء بالشأن العام.

٢- تقلص الدور الإعلامي للتنظيمات المدنية في تنمية الوعي السياسي لدى المرأة .

٣- ضعف الاهتمام بحصول المرأة على ثقافة عامة موازنة لثقافة الرجل تؤثر في مشاركتها السياسية .

٤- ضعف الدور الإعلامي في تطوير الوعي السياسي للمرأة يؤثر سلباً في خلق ثقافة سياسة مساندة للمرأة .

٥- من الصعب استكمال النظام الديمقراطي دون مشاركة المرأة سياسياً .

٦- تتسم مشاركة المرأة في العمل السياسي بتدني الثقة بالنفس .

٧- أن المرأة ذات الكفاءة تكون غير مقتنعة بجدوى المشاركة السياسية .

٨- مشاركة المرأة في العمل السياسي يؤثر على رعايتها لأسرتها .

٩- قيام المجلس الأعلى للمرأة بدور فعال في تحقيق مزيد من الوعي السياسي للمرأة

١٠- إحجام الجمعيات المدنية عن مساندة المرأة لتحصل على دورها في مجال العمل السياسي .

١١-إحجام بعض علماء الدين عن مساعدة في تطبيق الشريعة فيما يتعلق بحقوق المرأة الاقتصادية تؤثر في هذا الجانب .

- **عائشة الشيخ راشد نجم**، ٢٠٠٦، وضع المرأة البحرينية العاملة في القطاع الخاص في مملكة البحرين(٥٣)، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على وضع المرأة العاملة في القطاع الخاص بمملكة البحرين من حيث، طبيعة الوظائف التي تشغلها والمعوقات التي قد تمنعها من الحصول على حقوقها المهنية كعاملة أسوة بزميلها الرجل، مع التركيز على الأجواء الوظيفية التي تعمل بها المرأة، والتعرف على أراء أرباب العمل حول مستوى أداء وإنتاجية المرأة العاملة في القطاع الخاص ومدى حماسها وفاعليتها في جو العمل. وقد اشتملت الدراسة على عينة ممثلة من المبحوثات بلغ قوامها 313 امرأة عاملة في القطاع الخاص، وذلك من خلال خمس قطاعات مختارة تمثل 2.5% من عدد النساء الموظفات في هذه القطاعات حسب المعلومات الإحصائية الصادرة من الجهاز المركزي للمعلومات. وهذه القطاعات هي: قطاع الصناعة والنسيج، قطاع التشييد والبناء، القطاع المالي والتأمين، قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية، قطاع السياحة والمطاعم والفنادق .

أما القسم الثاني من الدراسة والمتعلق بتقييم أرباب العمل لمستوى أداء وإنتاجية المرأة العاملة في القطاع الخاص، فقد اشتملت العينة على عشر مؤسسات رئيسة

والتي مثلت فيها المرأة أعلى نسب توظيف. اشتملت على العاملات في القطاع المالي والتأمين، قطاع السياحة والمطاعم والفنادق، قطاع الصناعة والنسيج وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية .

وقد كشفت نتائج الدراسة وجود تدني ملحوظ في مستوى الأجور التي تتقاضاها المرأة في القطاع الخاص مقارنة بمستواها التعليمي المرتفع، حيث تبين أن 25.5 % من أفراد العينة المبحوثة يحصلن على راتب شهري يقل عن 200 دينار. كما أوضحت الدراسة وجود تمييز واضح ضد المرأة العاملة في القطاع الخاص حيث لم يتجاوز إشغالها للوظائف العليا عن 9.9 % من مجموع العينة، وقد تركزت غالبية النساء العاملات في المؤسسات التي تمت درستها في الوظائف التقليدية كالسكرتارية والاستقبال والوظائف الكتابية الأخرى .

كما تبين كذلك أن أهم ثلاث مشاكل تواجهها المرأة العاملة في هذا القطاع تتمحور في: الدوام والإجازات، المعاملة في جو العمل، وضعف الراتب. عكست نتائج الدراسة بعض المؤشرات الدالة على وجود جهل معرفي واضح لدى أفراد العينة المبحوثة بخصوص اتفاقية التجارة الحرة وانعكاساتها على مستقبل العمل الخاص بمملكة البحرين.

كما تبين من خلال إجابات المسئولين في القطاعات المدروسة أن لديهم صورة ايجابية عامة عن مستوى إنتاجية المرأة وجودة أداءها لدى مؤسساتهم. كما أكد 70 % منهم على عدم وجود التمييز بين الجنسين لديهم. كما وأوضح هؤلاء المسئولين على إشغال المرأة لديهم لبعض المناصب القيادية العليا رغم محدوديتها والتأكيد على منحها الفرصة في تبوء تلك المناص. ولكن يبدو أن هناك فجوة بين انطباعات أرباب العمل الايجابية عن تلك المرأة في القطاع الخاص وبين واقع المرأة العاملة حيث أكد الجزء الأول من الدراسة على عدم تطبيق تلك المساواة حيث لم تشغل المرأة في المؤسسات المبحوثة سوى 10 % من المناصب القيادية .

- **فوزية عبد الله**، بعنوان المرأة المسلمة والعمل السياسي: البحرين نموذجاً، ٢٠٠٧(٥٤).

تهدف الدراسة إلى معرفة رأي الشارع البحريني في المشاركة السياسية للمرأة من خلال تأييد لمشاركة السياسية إن كانت وفق الضوابط الشرعية وتأثير مشاركة المرأة

السياسية على صناعة القرار، وتستند الدراسة إلى دراسة وصفية مسحية مقسمة على ذكر وأنثى ممن يحق لهم المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية، أي من سن ٢٠ سنة فأكثر .

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على توعية المرأة والرجل بأهمية الدور الملقى على عاتقهما في إصلاح الفرد والأسرة والمجتمع، وكما ولابد لها ان تتعلم المرأة المسلمة أمور دينها وتعرف ما لها من حقوق قوما عليها من واجبات لممارسة دورها الإصلاحي على مستوى المجتمع، إضافة إلى إنشاء منتدى سياسي للمرأة يهدف لتثقيف المرأة سياسيا وتفعيل مشاركتها في أوجه الأنشطة المختلفة، والمشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية، وإبداء التحفظات على المواد المخالفة للإسلام مع طرح البديل الإسلامي، حتى يتعرفوا على وجهة النظر الإسلامية، والتنسيق بين الجمعيات الإسلامية وبينها وبين الجمعيات الأخرى المعنية بالمرأة من أجل توحيد الرؤية والجهود والتعاون والبناء .

– **دراسة: مي عارف جدوع أبو حمده ٢٠٠٧**: بعنوان المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية " دراسة ميدانية في أراضي السلطة"(٥٥) تناولت الباحثة حجم المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية في أراضي السلطة من حيث الواقع الفعلي والتحديات، واعتمدت الباحثة على جملة من الإحصاءات الرسمية، والتقارير العلمية، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي .

وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على طبيعة المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية حيث تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية واعتمدت الباحثة على المنهج والأسلوب الوصفي، كما استخدمت منهج مقابلة متعمقة، واعتمدت على أسلوب العينة غير العشوائية بسحب عينه غرضيه(قصديه) وهي سبعة عشر مفردة بحثية، أما بالنسبة لأدوات هذه الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على مقابلة متعمقة باعتباره أهم الأدوات البحثية المستخدمة، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

١–أكدت النتائج على تهميش دور المرأة في المشاركة في عملية صنع القرار خاصة في ظل التسوية وظهور السلطة الوطنية الفلسطينية .

٢- تراجع حجم مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية في ظل التسوية ووجود السلطة الوطنية التي سعت إلى تهميش دور المنظمات غير الحكومة .

٣- ارتفاع حجم مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتفاضات الشعبية كمياً ونوعياً، وهو ما يعبر عن مدى وعيها وانتمائها وقدرتها على الإتيان بالعقل الاجتماعي والسياسي، وخاصة بعد اعتماد نظام الكوت .

٤- وتشير نتائج الدراسة على أن المجتمع الفلسطيني ورغم كفاحه التاريخي الطويل لم يمنح المرأة حقها في المشاركة ولم يمكنها حتى الآن، نتيجة للعادات والتقاليد .

٥- وتشير نتائج الدراسة إلى أن الالتزامات الحياتية اليومية تؤثر بالسلب على مشاركة المرأة الاجتماعية والسياسية فكثرة الأعباء والالتزامات تضيع الوقت والجهد .

٦ - وتشير نتائج الدراسة إلى دور التعليم والثقافة في تغيير نظرة المجتمع لمشاركة المرأة الاجتماعية والسياسية وبالتالي تغيير المفاهيم المرسخة والعادات والتقاليد الموروثة .

- **قام المجلس الأعلى للمرأة** مع مكتب الأمم المتحدة بدراسة حول نحو التمكين السياسي للمرأة البحرينية(٢٠٠٧)(٥٦)، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آراء بعض أفراد المجتمع البحريني من الجنسين حول العامل الثقافي والاجتماعي والسياسي والقانوني والاقتصادي في التأثير على مشاركة المرأة في العمل السياسي، ودراسة دلالات الفروق بين مختلف عينة البحث حول موضوع الدراسة. واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي للدراسات المسحية كأسلوب مناسب لطبيعة مشكلة البحث، وتمثلت عينة البحث في ٩ فئات تم اختيار ٨ فئات منها بالطريقة العشوائية بمجتمع مملكة البحرين من الجنسين، بينما اختيرت الفئة التاسعة والتي تمثل ربات البيوت المثقفات بشكل عمدي، وتم استخدام الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات وتحليل الوثائق، والمقابلة الشخصية، وتوصلت الدراسة على استنتاجات خاصة بدراسة متوسطات الاستجابة على عبارات محاور البحث لمختلف الفئات العينة، وأظهرت المتوسطات الحسابية لمجموع تكرارات استجابات عينة البحث ككل عدداً من المفردات المهمة المتعلقة بموضوع البحث، جاءت على النحو التالي:

- تقلص الدور الإعلامي للتنظيمات المدنية في تنمية الوعي السياسي لدى المرأة. (متوسط درجة الاستجابة ٢,٢٧) .

- تقلص الاهتمام بحصول المرأة على ثقافة عامة موازية لثقافة الرجل تؤثر في مشاركتها السياسية. (متوسط درجات الاستجابة ٢,٢٣) .

- ضعف الدور الإعلامي في تطوير الوعي السياسي للمرأة يؤثر سلبا في خلق ثقافة سياسية مساندة للمرأة.(متوسط درجات الاستجابة ٢,٢٣) .

- من الصعب اكتمال النظام الديمقراطي دون مشاركة المرأة سياسياً.(متوسط درجات الاستجابة ٣,٩٨) .

- قلة القدرات المتميزة عند المرأة (الخطابة- اللغة - المعرفة العامة- القدرات القيادية) يؤثر في مشاركتها السياسية.(متوسط درجات الاستجابة ٢,٨١) .

- مشاركة المرأة في العمل السياسي في رعايتها لأسرتها.(متوسط درجات الاستجابة ٢,٧٣) .

- قيام المجلس الأعلى بدور فعال في تحقيق مزيد من الوعي السياسي للمرأة.(متوسط درجات الاستجابة ٣,٧٣) .

- قوانين المجالس البلدية والنيابية تسمح بمشاركة المرأة في عضويتها.(متوسط درجات الاستجابة ٣,٧١) .

- إحجام الجمعيات المدنية عن مساندة المرأة لتحصل على دورها في مجال العمل السياسي. (متوسط درجات الاستجابة ٢,٤٥) .

- سيطرة الرجل على موارد الأسرة وحرمان المرأة من التصرف فيها لتلبية احتياجاتها يؤثر في حجم إقبالها على المشاركة السياسية.(متوسط درجات الاستجابة ٢,٥٨) .

- محدودية دور المؤسسات التي ترعي شؤون المرأة في تفعيل الاتفاقيات والقوانين في المجال الاقتصادي لصالح المرأة. (متوسط درجات الاستجابة ٢,١٧) .

وتعد هذه الدراسة من الدراسات التي تهتم بدراسة التمكين السياسي للمرأة البحرينية وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أراء بعض أفراد المجتمع البحريني من الجنسين، وحاولت هذه الدراسة ربط بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرأة واتجاهات هؤلاء النساء نحو مشاركتهم وتمكينهم السياسي، ولكن الباحث في نتائج هذه الدراسة اكتفى بقراءة الجداول وعرض نتائجه في صورة نسب مئوية دون أن يناقش هذه النتائج في ضوء التي وضعها وأهدافه .

- **دراسة ليلي عبد الله العتيبى**(٢٠٠٨): بعنوان دور المشاركة الشعبية في دعم برامج التنمية البيئية " دراسة اجتماعية على عينة من الفتيات بالمملكة العربية السعودية(٥٧). تناولت هذه الدراسة بالتحليل دور المشاركة الشعبية في دعم برامج التنمية في السعودية، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أنماط المشاركة الشعبية للمرأة السعودية في دعم برامج التنمية البيئية، وإلقاء الضوء على إيجابيات وسلبيات هذه المشاركة الشعبية للمرأة في السعودية .

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث أخذت عينه عشوائية من الفتيات السعوديات المشاركة في برامج التنمية البيئية والمقيمات في مدينة الرياض بمناطق الضواحي، أرماح، الخروج، القويعية المزاحمية، واعتمدت هذه الدراسة على استمارة الاستبيان كأداة أساسية للدراسة فتضمنت مجموعة أسئلة تخدم هذه الدراسة بعد الإجابة عليها وتحليلها واستخلاص النتائج منها. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- إن أهم أنماط المشاركة الشعبية للمرأة السعودية في برامج التنمية البيئية هو " المشاركة القائمة على حفز الاستثمارات الخارجية لاشتراك أفراد المجتمع في الأنشطة والبرامج البيئية وذلك بنسبة ٧٠ %.

٢- إن أهم دوافع المشاركة للمرأة السعودية في دعم برامج التنمية البيئية هو الحصول على مكانه في المجتمع وذلك بنسبة 27,33 %.

٣- إن أهم أدوار المشاركة الشعبية للمرأة السعودية في برامج التنمية البيئية " هو المساهمة في إقناع المواطنين بأهمية المشاركة في مشروعات التنمية البيئية وذلك بنسبة ٧٥.٣٣% ".

٤-وتوصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أن أهم المعوقات التي حالت دون مشاركة المرأة السعودية في دعم التنمية هي " العادات والتقاليد السائدة في المجتمع السعودي وذلك بنسبة 81,67 %.

- **دراسة "هناء حمد على المزروعى** " بعنوان: المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية الحضرية فى عملية التنمية: دراسة ميدانية مقارنة لدور المرأة فى مدينتى أبوظبى والدوحة ٢٠١٢(٥٨)، استهدفت الدراسة بصورة أساسية التعرف على طبيعة المشاركة

الاجتماعية للمرأة الخليجية وعلاقتها بالتنمية، ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي وضعت الباحثة مجموعة من الأهداف الفرعية منها: التعرف على طبيعة المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية فى كل من أبو ظبي والدوحة. والتعرف علي صور المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية فى كل من أبو ظبى والدوحة. وأيضا التعرف علي معوقات المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية في مجتمع الخليج بصفة عامة وفي كل من الدوحة وأبو ظبى بصفة خاصة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

١- حدث تغير في الوضع الاجتماعي للمرأة بعد استقلال الدول الخليجية أي في سبعينيات القرن الماضي سواء في قطر أو الإمارات أو دول الخليج عامة، حيث إن هذه الدول استعادت استقلالها في فترات متقاربة بين بعضها البعض.

٢- أصبحت المرأة الخليجية الحضرية على إدراك تام بوعيها الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وبدأت بالاهتمام بالمشاركة الفعلية في المجتمع من خلال العمل عندما سمحت دول الخليج لها بذلك، انطلاقًا من الديمقراطية المتبعة في سياسات الدول الخليجية، والتي تكفل لها حق المشاركة والعمل والعيش الكريم .

٣- أصبحت المرأة شريكًا أساسيًا للدفع بعجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية إلى جانب الرجل مما أسهم بآثار إيجابية كانت لها ثمارها على المجتمع والأبناء من خلال التعليم ومشاركتها فيه كمتعلمة ومعلمة، كما نلاحظ تطورًا كبيرًا في مجال التعليم في كلا الدولتين خاصة ودول الخليج عامة .

٤- يعتبر التعليم عاملاً أساسيًا في إحداث التغير والمشاركة الإيجابية للمرأة حيث إنها استطاعت من خلاله إبراز دورها الريادي في المجتمع والذي كان حكرًا على الذكور في فترة من فترات الزمنية في المجتمع الخليجي، وأصبحت تشغل عدة مناصب كالطبيبة والمدرسة والدبلوماسية والسياسية المحنكة ومجالات أخرى ساعدتها في إبراز دورها التنموي بشكل واضح .

٥-أوضحت نتائج الدراسة أن موافقة المرأة على العمل نابعًا من وعيها وإدراكها لذاتها وذلك لإثبات ذاتها والمساعدة في اتخاذ القرار وكذلك تحقيق عائد مادي يساعدها على مواجهة أعباء الحياة .

- دراسة " **موزة عيسى سلمان الدوي" بعنوان: المشاركة الاجتماعية للمرأة البحرينية: المعوقات وآليات التجاوز ٢٠١٣**(٥٩)، سعت الدراسة إلى محاولة مقاربة الواقع الاجتماعي الراهن للمرأة البحرينية، بوصفها تشكل قطاعاً بالغ الأهمية، وذلك استنادا إلى منظور تحليل نقدي ينهض على إعادة قراءة وتحليل الدراسات والإحصاءات والمعالجات المختلفة التي أنصبت على المرأة وأنماط تفاعلها مع واقعها ومجتمعها، إضافة إلى إعادة قراءة وتحليل بعض اللوائح والقوانين والتشريعات التي تحكم حركة التنظيمات والأنشطة النسائية أو الخاصة بالمرأة البحرينية .

ولقد توصلت الدراسة التحليلية الميدانية إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١- إن التجربة الديمقراطية بمملكة البحرين ومشاركة المرأة فيها تعتبر فريدة من نوعها، بسبب ما أحاط بها من ظروف جعلتها محط الأنظار لاسيما من دول الخليج الأخرى، التي ترى فيها نموذجاً إن تحقق له النجاح فستكون انعكاساته كبيرة على المنطقة بأكملها وعلى أوضاع المرأة فيها.

٢- كشفت التحليلات أن المرأة البحرينية تشارك في اللجان الداخلية في المؤسسات التي تعمل فيها، وهو ما يشير إلى أن المرأة أصبح لديها مستوى من الوعي الاجتماعي والثقافي، والمهاري الذي يؤهلها للمشاركة بشكل فاعل ومؤثر في المؤسسات التي تعمل فيها، وذلك من خلال اللجان الداخلية التي تشارك في عضويتها، وهو ما يشير إلى المساهمة الفعالة للمرأة في المجال الاقتصادي بصورة عامة، ومجال العمل بخاصة .

٣- أوضحت الدراسة أن هناك مجموعة من الخصائص والسمات التي ينبغي أن تتوافر في المرأة التي تتولى المناصب القيادية يتعلق بعضها بالسمات الشخصية للمرأة ذاتها من حيث قوة الشخصية والثقة بالنفس، وأن تكون مؤهلى علمياً وذات كفاءة عالية، وأن تكون لديها القدرة على التعامل مع الجميع بكفاءة، فضلاً عن القدرة على اتخاذ القرارات. والبعض الآخر من الخصائص التي تمكن المرأة من قيامها بالمناصب القيادية يتعلق بطبيعة المؤسسة ذاتها وظروف المجتمع من حيث بنيته الثقافية والاجتماعية .

٤- على الرغم من التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يشهدا المجتمع البحريني - شأنه شأن المجتمعات العربية والخليجية الأخرى - وبخاصة خلال

السنوات الأخيرة التي شهدت انفتاح المجتمع على الثقافات الأخرى العربية والأجنبية، وما صاحب هذه التغيرات من تحولات في البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع، إلا أن هذه التغيرات لم تكن – بحال من الأحوال – تغيرات جذرية، بل هناك بعض المكونات والعناصر التقليدية وبخاصة الثقافية ما تزال موجودة وفاعلة ومؤثرة، وبخاصة إذا ما تعلق الأمر بأوضاع المرأة وأدوارها في المجتمع، ونظرة المجتمع للمرأة، بل ونظرة المرأة لذاتها. هذه النظرة التقليدية للمرأة ما تزال تسيطر وتهيمن ليس فقط على فكر الرجال، ولكن أيضاً على فكر واتجاهات النساء أيضاً، وهو الأمر الذي ما يزال يشكل عقبة تحول دون حصول المرأة على كافة حقوقها السياسية .

٥- كما كشفت التحليلات أيضاً عن وجود علاقة بين المشكلات التي تواجهها المرأة وعزوفها عن المشاركة السياسية، سواء أكانت تلك المشكلات تتعلق بأوضاع المرأة ومكانتها في الأسرة، أم بتأثير الموروثات الاجتماعية والثقافية والتي تدني من تلك الأوضاع، ومن ثم تحد من مشاركتها في المجال السياسي بصورة عامة. هذا إلى جانب أن ثمة علاقة بين التنشئة الاجتماعية والأسرية للمرأة ومدى مشاركتها في المجالات المختلفة.

وعلى مستوى المجتمع الكويتي، هناك عدد من الدراسات التي اهتمت بأوضاع المرأة، سوف نحاول التعرض لبعضها، وذلك للتعرف على مدى الاهتمام بقضايا المرأة الكويتية، وبخاصة قضية المشاركة الاجتماعية في عمليات التنمية، والصعوبات التي تواجه المرأة والتي تحول دون تمكينها من المشاركة، وكذلك محاولة لصياغة بعض الآليات والأساليب التي يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات والمعوقات .

- **دراسة "العجمي" ٢٠٠٠(٦٠)**، بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، وتتمثل مشكلة البحث في تحديد رؤية طلاب الجامعة بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة الكويتية، ومستوى المشاركة، والوقوف على المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحدد مستوى المشاركة السياسية للمرأة الكويتية. وتهدف الدراسة على الكشف عن اتجاهات طلاب الجامعة نحو المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، والكشف عن معوقات المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، واستشراف رؤيا طلاب الجامعة للدور المستقبلي للمشاركة السياسية للمرأة الكويتية .

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، واستخدمت الدراسة صحيفة استبيان، وتم تحديد عينة الدراسة بعدد ١٠٠ مفردة من طلاب وطالبات جامعة الكويت ٥١ طالبا، ٤٩ طالبة، وتم إتباع أسلوب العينة العمدية في الاختيار، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١-أن أكثر من نصف مجتمع الدراسة يرى أن المرأة الكويتية لا تتمتع بحقوقها السياسية في حين أجابت ٤٥% بأنها تتمتع بحقوقها السياسية إلى حد ما .

٢- غالبية الإناث يرين أن المرأة لا تتمتع بحقوقها السياسية.

٣- أن حوالي ٥٩% من مجتمع البحث لا يوافقون على ضرورة دخول المرأة للبرلمان وأكثر الرافضين من الذكور، ترى نسبة ٣١% بأن طبيعة المرأة لا تتناسب مع المشاركة السياسية للمرأة، وتؤكد نسبة ٥٢% بأن وجود قيادات نسائية في المناصب العليا سيفعل دور المرأة سياسياً.

٤- تشير الاتجاهات العامة لمجتمع العامة لمجتمع البحث أن المرأة الكويتية راغبة رغبة فعلية في المشاركة السياسية ٦٨% وأغلبية هؤلاء الإناث .

٥-أوضحت إجابة المبحوثين أن المعوقات السياسية هي أهم معوقات المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، فالأغلبية يعتبرون أن المسالة سياسية بالدرجة الأولى، فإذا أتاحت القوانين السياسية للمرأة للحقوق في المشاركة السياسية فإن العوامل الدينية سوف يعاد النظر في دراستها، وكل العوامل الأخرى سوف تتأثر بالتغيير الاجتماعي وتتكيف معه .

- **دراسة "يوسف غلوم** "بعنوان: "حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت(٢٠٠٥)(٦١). استهدفت الدراسة اختبار اتجاهات طائفتين رئيسيتين في الكويت هما السنة والشيعة نحو إعطاء المرأة حقوقها السياسية، واعتمدت الدراسة الميدانية على عينة عشوائية مكونة من ١٥٨١ مواطناً في عام ١٩٩٨، مع التركيز على اختلاف المكانة الاجتماعية والشبكة الاجتماعية والتدين وتأثيرها على تلك الحقوق. واستخدم في تحليل نتائج الدراسة الميدانية معامل الارتداد .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن الفروق والاختلافات في المكانة والشبكة الاجتماعية والتدين، هذه العوامل جميعها أثرت بشكل متباين في

اتجاهات السنة والشيعة نحو إعطاء المرأة حقوقها السياسية، وقد كان التأثير أكثر وضوحاً بين أفراد الطائفة الواحدة. كما أوضحت الدراسة أيضاً أن وسائل الإعلام وخاصة الغربية لها تأثير في إيجاد الوعي لدى المواطنين بخصوص حقوق المرأة السياسية. هذا إلى جانب أن الحداثة المتمثلة في التعليم والتحضر ذات تأثير كبير في القضايا والموضوعات المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة .

- **دراسة "مها سعد "** بعنوان: "السمات السكانية للمرأة الكويتية العاملة خلال الفترة من ١٩٨٥-٢٠٠٥: دراسة تحليلية(٢٠٠٨)(٦٢)، حيث تناولت الدراسة بالتحليل الجغرافي أهم السمات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية للمرأة الكويتية العاملة خلال الفترة من منتصف الثمانينات حتى عام ٢٠٠٥، إضافة إلى الكشف عن مدى تطور مشاركة المرأة الكويتية في سوق العمل منذ صدور أول تعداد سكاني للكويت عام ١٩٧٥. وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي في التحليل، من حيث استخراج النسب والمعدلات، كما استخدم برنامج إكسل لرسم الأشكال البيانية وتصميم الجداول الإحصائية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أنه على الرغم من الزيادة الهائلة في أعداد الخريجات الكويتيات في التعليم الجامعي والتطبيقي والأهلي، فإن معدلات مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل ما تزال أقل من معدلات الرجال الكويتيين، وقد فسرت الباحثة ذلك بسببين هما: زواج نسبة كبيرة من الخريجات الكويتيات اللائي يفضلن عدم العمل والتفرغ للبيت، والسبب الثاني يتمثل في أن بعض الخريجات يفضلن البقاء عاطلات عن العمل، حتى يخترن الوظيفة أو المهنة التي يفضلنها بعد ذلك، وهو ما يعرف " بالبطالة السلوكية ".

ولذلك توصي الدراسة بضرورة العمل على تغيير هذا السلوك وحث الكويتيات على الانخراط في جميع أنواع المهن وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية، وفي كل قطاعات التنمية(الحكومية والخاصة والمشتركة) المتاحة أمامهن دون الانتظار، وعدم التركز الشديد في مهنة أو نشاط أو قطاع واحد فقط .

المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة الكويتية :

على الرغم من ازدياد الطلب على قوة العمل بشكل واضح وملموس في دولة الكويت، فإن المرأة الكويتية لم تتقدم لتحمل مسؤولياتها في إدارة التنمية، حيث لم تزد مساهمتها عن ٣,٢% من إجمالي قوة العمل الكويتية المعروضة (٦٣) .

ولقد أشارت كثير من الدراسات الأخرى، التي تناولت قضية المشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية في عملية التنمية إلى أن ثمة مجموعة من المعوقات ما تزال تواجهها المرأة الكويتية، تلك المعوقات تحول دون تمكينها من المشاركة بايجابية وفعالية في عملية التنمية على كافة الأصعدة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وذلك على المستويين: الرسمي والأهلي. وقد صنفت هذه الدراسات تلك المعوقات إلى:

أ-معوقات تتعلق بالمرأة ذاتها .

ب- معوقات بنائية وثقافية .

أما المعوقات التي تتعلق بالمرأة الكويتية ذاتها، فتتمثل في: النظرة السلبية التي تنظر بها المرأة إلى قدراتها وقيمتها ومكانتها في المجتمع؛ حيث تميل إلى الاعتقاد بأن دورها هو دور المستسلم، وفي الوقت ذاته، تركز اهتمامها على جاذبيتها، ورقتها وكونها في خدمة الآخرين. وهي بذلك تقوم من جانبها بتكريس الفكرتين الأساسيتين عنها بأنها نموذج للجنس والاستعباد. كما أن نصائح الآباء والمعلمين، وحتى وسائل الإعلام، وخاصة الإعلانات، تكرس في كل وقت القول بأن قيمة الفتاة تقاس بمدى جاذبيتها للجنس الآخر، ومن ثم، فإن عليها أن تبدو جاذبة للجميع .

ولقد صارت المرأة نتيجة لهذا الوضع تفتقد الثقة في قدراتها، ولأنها فشلت في ذلك، فقد صارت – في معظم الأحيان – تنأى بنفسها عن تحمل المسؤولية، ولم تستطع أن تحدد لنفسها هدفاً تسعي لتحقيقه، وذلك لأنها لم تخطط أو تهيئ نفسها لذلك. ونتج عن ذلك كله تضاؤل انجازاتها، وهذا في حد ذاته قد ضاعف من إحساسها بالعجز والفشل، وجعلها تعود إلى حيث بدأت، مستسلمة، مترددة، تعتمد على الغير(٦٤) .

أما **المعوقات البنائية والثقافية**، فهي متعددة وكثيرة نذكر منها ما يأتي(٦٥) .

١- عدم تفهم جهات العمل لطبيعة التزامات المرأة، حيث ترى جهات العمل المختلفة أن الإناث العاملات أقل كفاءة وإنتاجية من الذكور العاملين، وذلك نتيجة لأن جهات العمل تنظر إلى الحقوق التي منحتها قوانين التوظيف للمرأة مثل: إجازة الوضع، إجازة العدة والتربص، وتربية الأطفال ومرافقة الزوج، على أنها من مظاهر الإنتاجية المنخفضة للمرأة.

وتشير نتائج إحدى الدراسات الميدانية الحديثة، فيما يتعلق بمستوى خريجي كليات: الاقتصاد والإدارة والعلوم السياسية، ومدى كفاءتهن في قطاع العمل المختلفة(الحكومية – الأهلية – المشتركة) أن ٩٠% من جهات العمل المتنوعة ترى أن الإناث العاملات أقل كفاءة وإنتاجية من الذكور العاملين في ذات المجالات والقطاعات. وقد فسرت ا مظاهر وأسباب انخفاض إنتاجية النساء في هذه القطاعات بمجموعة من العوامل والأسباب منها: أن جهات العمل ذاتها لم توفر للمرأة العاملة الظروف المواتية لزيادة إنتاجيتها مثل: إنشاء دور حضانة لرعاية الأبناء، ونوبات العمل المناسبة، وخدمات النقل الجماعي للعاملات...وغير ذلك من تسهيلات وخدمات .

٢- نظرة المجتمع الكويتي إلى عمل المرأة، فعلي الرغم من التقدم الذي أحرزته المرأة الكويتية في بعض مجالات العمل، إلا أن المجتمع لا يزال ينظر إلى عمل المرأة بصفة عامة نظرة يحوطها الحذر والتردد، خاصة عملها في بعض المجالات، والتي هي أحوج ما تكون إلى عمل المرأة ومساهمتها في العملية التنموية بصورة عامة، وتلك المجالات بخاصة.

٣- عدم إتاحة فرص العمل المتكافئة أمام المرأة؛ حيث يفضل مديرو الأفراد والتوظيف والتدريب والتطوير الإداري في كثير من جهات العمل، شغل الرجال لعدد كبير وتنوع من الوظائف، على الرغم من أن هذه الوظائف ليست ذات طبيعة خاصة، أو متميزة بحيث تستوجب قصرها على الرجال دون النساء، فضلاً عن أن ثمة سياسات للأفراد والعمالة تُعد ضمنية أو شفهية في عدد من الجهات التي تمضي في هذا الاتجاه .

٤- قصور التشريعات وقوانين التوظيف، فعلى الرغم من أن السمة الغالبة على قانون الخدمات المدنية رقم(١٥) لسنة ١٩٧٩، وما حمله من مزايا وحقوق للمرأة العاملة، تكشف عن اقتناع بدورها في المجتمع، إلا أنه تظل بعض القضايا في حاجة إلى معالجة تشريعية وقانونية مثل:

أ- إلزام جهات العمل التي يزيد عدد العاملات فيها عن مائة عاملة، بإنشاء دور حضانة تلحق بهذه الجهات لرعاية أبنائهن .

ب- تقدير حق المرأة الكويتية في الحصول على إجازة بنصف مرتب تتفرغ خلالها لتربية أبنائها – دون سن الخامسة – ، وذلك لفترة أقصاها ٣ سنوات متصلة أو منفصلة، تعود بعدها للعمل، على أن تمنح هذه الإجازة مرة واحدة طوال مدة خدمة الموظفة .

٥- سياسة الرخاء الاجتماعي، إن مثل هذه السياسة لم تطبق في البلدان النامية، إلا بعد أن دخلت المرأة في سوق العمل، وبعد أن أصبح عملها في مختلف القطاعات والمستويات أمراً طبيعياً ومسلماً به. غير أن ما تم في الكويت وفي غيرها من المجتمعات الخليجية الأخرى، تطبيق هذه السياسة في الوقت الذي كان فيه قطاع كبير من السكان لم يدخل بعد سوق العمل، وهو الأمر الذي أدى إلى نتائج سلبية على دخول المرأة في سوق العمل. ولذلك فمن الضروري دراسة أنظمة الضمان الاجتماعي المختلفة، ومدى تأثيرها في سوق العمل، مع ضرورة الوضع في الحسبان احتياجات هذا السوق .

٦- نظرة الرجل إلى المرأة في موقع الإدارة، فعلى الرغم من دخول المرأة كثير من مجالات العمل التي كانت قصراً على الرجال، فإن تقدم المرأة لشغل موقع المدير، قد ظل دائماً آخر المواقع التي تتقدم المرأة لشغلها. هذا الأمر لا يتعلق فقط بالمجتمع الكويتي، بل هو موجود وبدرجات متباينة في كثير من الدول العربية والخليجية، وحتى في بعض الدول المتقدمة كذلك. وقد ساعد على استمرار هذا الوضع، ما ساد من اعتقاد خاطئ حول مهارات المرأة وقدراتها التي تتلاءم مع متطلبات الوظائف القيادية ومسؤوليات المديرين. وثمة بعض الدراسات الميدانية التي أشارت إلى أن معظم

الرجال يرون عدم ملاءمة المرأة وافتقارها إلى صفات وسمات المدير الناجح، وذلك نظراً لطبيعتها الخاصة ومزاجها المتقلب

وهذا الانطباع الذي تولد لدى الرجال عن المرأة حول عدم ملاءمة قدراتها على شغل وظيفة المدير، إنما يرجع في الأساس إلى عدد من الاعتقادات والأفكار التي رسخت واستقرت في أذهان الكثيرين، دون أن يدركوا حقيقتها ومدى ما تهدف إليه، من تلك الاعتقادات: أن الرجال أكثر ثقافة وإدراكاً، وأن الرجال أكثر إتزاناً في انفعالاتهم من النساء، وأيضاً أن الرجال أكثر تقديراً وفائدة للعمل. هذا إضافة إلى سيادة بعض العادات والتقاليد والقيم التقليدية التي ما تزال تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تشكيل وعي الرجل عن المرأة ومكانتها وأدوارها الاجتماعية، تلك النظرة التي تضع المرأة من وجهة نظرهم في سياق اجتماعي تسيطر عليه منظومة القيم التقليدية. وهي المنظومة التي تشكل عاملاً مهماً ومعوقاً أساسياً من المعوقات التي ما تزال تحد من المشاركة الفعالة للمرأة الكويتية بصورة خاصة، والمرأة العربية بعامة.

إن عرض الباحث لنماذج من الدراسات السابقة غالباً ما يمكنه بالدرجة الأولى من تحديد متغيرات دراسته بدقة، كما أن معرفة أهم النتائج التي توصلت إليها الأبحاث حول موضوع، يتيح له الفرصة لكي يراجع نتائجه مع نتائج تلك الدراسات، وذلك للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين دراسته وهذه الدراسات. وذلك بغرض التواصل العلمي وعدم التكرار، وعليه فإن عرض الباحث السابق للدراسات سواء تلك التي تناولت قضية المشاركة الاجتماعية للمرأة العربية والبحرينية بعامة، والمرأة الكويتية بخاصة، من الوقوف على جوانب هامة حول المشاركة الاجتماعية للمرأة، ومدى اختلاف نتائج تلك الدراسات وفقاً لاختلاف الأهداف والإجراءات المنهجية، والأدوات المستخدمة، فضلاً عن اختلاف طبيعة المجتمعات التي أجريت فيها.

فبالنسبة للدراسات التي تم تناولها، فإن جلها بحث عوامل انخراط المرأة في العمل الاجتماعي والمعوقات التي واجهتها، ثم نتائج هذا العمل، ويمكن توضيح ذلك في أهم العوامل الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمرأة، وما لها من دور في توزيع الأدوار والتي تمثلت في التنشئة الاجتماعية، وأيضا العوامل الاقتصادية، وبالتالي البناء الطبقي ودوره في إتاحة فرص الاهتمام بالمجال الاجتماعي، وما تطلبه من

تكاليف، ويرتبط ذلك أيضا بالمستويات المعيشة، وأيضا العوامل السيكولوجية للمرأة، وأخيراً العوامل الرسمية المتمثلة في دور الدولة، وأن هذه العوامل بارزة في كل الدول العربية التي تم التطرق إليها، ويطغى كل عامل حسب طبيعة المجتمع والظروف الآنية التي يخضع إليها، وأهم استنتاج يمكن أن نخرج به من خلال عرض هذه الدراسات، هو أن تواجد المرأة في المجال الاجتماعي والسياسي يظهر بقوة من خلال عملية التصويت ويتناقص بدرجة واضحة في عملية الترشيح لتولي المناصب الاجتماعية، وذلك سواء في المجتمعات العربية بعامة أو الخليجية بخاصة.

نستنتج من تحليل الدراسات السابقة، أن النهوض بواقع المرأة العربية، والمرأة الخليجية بصورة عامة، والمرأة الكويتية بخاصة، وتعزيز قدراتها وتمكينها من التعليم والعمل والمشاركة العامة، بات يشكل اليوم اتجاها جاداً في المجتمعات العربية بوجه عام، ويل وهاجساً قوياً إبتدءً من المرأة نفسها، والتي بدأت تعي واقعها المتخلف والهوة الكبيرة بينها وبين الرجل في التقدم. ومن ثم فقد أخذت تسعى نحو تغيير أوضاعها والبحث عن ذاتها وإبراز مكانتها، وشأنها في المجتمع، وتواصلا مع اهتمامات المنظمات النسائية والجهات الرسمية التي تتنامي أكثر فأكثر باتجاه النهوض بها، والتأييد الرسمي للتحولات المختلفة في حياتها، وفي أدوارها وإدماجها في عمليات التنمية المجتمعية، للاستفادة والإفادة، وكذلك المساندة الجيدة من قطاعات المجتمع، لاسيما منظمات المجتمع المدني. واستنادا إلى معطيات الواقع المعاش، وما تؤكده الدراسات والبحوث في هذا المجال، فان هذه الاهتمامات كلها تقود للنظر إلى المرأة الكويتية باعتبارها كيان متفاعل مع السياسات والبرامج التنموية، وأن دورها في المجتمع كدور الرجل، وبالتالي عليها أن تندمج في الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية .

لذلك فقد حظي موضوع مشاركة المرأة في التنمية المجتمعية، من خلال المنظور الاجتماعي والثقافي باهتمام الكثير من الدارسين والباحثين الاجتماعيين خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وذلك باعتباره من الموضوعات الشائكة والبالغة التعقيد، نظرا لكثرة وجهات النظر والآراء المتعددة بشأنه، ولهذا يظل هذا المجال

بحاجة للدراسة والتعمق بصورة أوسع وأشمل. والتنمية الاجتماعية تعني بناء الإنسان، تنمية مواهبه الطبيعية، القلب والعقل، وذلك لتحريره من الخوف والحاجة، والخرافات والأساطير ليكون قادراً على استخدام طاقاته وإمكاناته المادية والروحية، ويمارس حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون أية قيود.

ولا شك في أن التنمية تتجه بالأساس نحو التغيير وتحرير الإنسان ليتحقق له وللمجتمع احتياجاته وتوقعاته، لأنه الوسيلة والهدف معا، وذلك باعتبار أن خطط التنمية يحققها الإنسان ونتائجها تعود عليه. وانطلاقاً من ذلك، فإنه يجب مواجهة جميع المعوقات والتحديات(البنائية والثقافية) على اختلاف أشكالها وأنماطها، تلك التحديات التي تحول دون تمكين المرأة الكويتية، وإتاحة الفرصة لها للمشاركة بفعالية في عملية التنمية الاجتماعية على المستويين: الرسمي والأهلي .

تاسعاً: نتائج الدراسة وتوصياتها:

توصلت الدراسة من خلال تحليل الدراسات والبحوث التي تناولت واقع المرأة العربية والخليجية بصورة عامة، وواقع المرأة الكويتية بخاصة، ومن ثم مدى مشاركة المرأة في عملية التنمية على الصعيدين الرسمي والأهلي، والمعوقات التي تُحد من تلك المشاركة إلى مجموعة من الاستنتاجات نجملها فيما يأتي:

١- أن مشاركة المرأة الفعلية بشكل واضح تجلت بعد ظهور النفط (البترول) في مجتمعات الخليج العربي بصورة عامة، والكويت بخاصة.

٢- حدث تغير في الوضع الاجتماعي للمرأة بعد استقلال الدول الخليجية، أي في سبعينيات القرن الماضي، حيث أن هذه الدول استعادت استقلالها في فترات متقاربة بين بعضها البعض.

٣- أصبحت المرأة الخليجية على إدراك تام بوعيها الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وبدأت بالاهتمام بالمشاركة الفعلية في المجتمع من خلال العمل عندما سمحت دول الخليج لها بذلك، انطلاقًا من الديمقراطية المتبعة في سياسات الدول الخليجية، والتي تكفل لها حق المشاركة والعمل والعيش الكريم.

٤- بينت الدراسة أن المرأة في الكويت تسعى جاهدة لإثبات حصولها على حقها الكامل في المشاركة الاجتماعية في بلدها، من خلال كل ما هو مطروح من سياسات وقوانين ومجالس بلدية ووطنية. كما أنها واعية قانونيًا ومتابعة جيدة لما يحدث حولها في العالم العربي والعالم الغربي، فيما يخص شؤونها كمتابعتها للمنظمات الحقوقية المهتمة بالمرأة والتنمية مثل اليونسكو والمجالس الأسرية في الدول الخليجية، وبعض القوانين التي تكفل لها سبل العيش الكريم، والمشاركة الاجتماعية الفعالة بشكل يساندها ويحثها على المزيد من العطاء والاستمرار في ذلك .

٥- أصبحت المرأة شريكًا أساسيًا للدفع بعجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية إلى جانب الرجل، مما أسهم بآثار إيجابية كانت لها ثمارها على المجتمع والأبناء من خلال التعليم ومشاركتها فيه كمتعلمة ومعلمة، كما نلاحظ تطورًا كبيرًا في مجال التعليم في دول الخليج بعامة، والمجتمع الكويتي بصورة خاصة خلال العقود القليلة الماضية، وهو الأمر الذي انعكس بصورة إيجابية على أوضاع المرأة الكويتية وأدوارها ومكانتها الاجتماعية، ومن ثم مشاركتها في عمليات التنمية الاجتماعية..

٦- يعتبر التعليم عاملاً أساسيًا في إحداث التغير والمشاركة الإيجابية للمرأة، حيث إنها استطاعت من خلاله إبراز دورها الريادي في المجتمع، والذي كان حكرًا على الذكور في فترة من فترات الزمنية في المجتمع الخليجي، وأصبحت تشغل عدة مناصب كالطبيبة والمدرسة والدبلوماسية والسياسية المحنكة، ومجالات أخرى ساعدتها في إبراز دورها التنموي بشكل واضح .

٧- كان للقوانين التي أصدرتها الدولة دور كبير في تفهم طبيعة المرأة وطبيعة مشاركتها، وفاعلية هذه المشاركة من خلال القنوات التي تساعدها على ذلك، كالمجالس الوطنية والجمعيات الأهلية والقوانين الدولية الصادرة عن الجمعيات الدولية المهتمة بشئون المرأة .

٨- تبين من التحليلات الواردة في الدراسة أن موافقة المرأة على العمل نابعًا من وعيها وإدراكها لذاتها، وذلك لإثبات ذاتها والمساعدة في اتخاذ القرار، وكذلك تحقيق عائد مادي يساعدها على مواجهة أعباء الحياة .

٩- كشفت التحليلات أيضًا أن هناك علاقة بين حب الانتماء للوطن والمشاركة المجتمعية، ومن صورها المشاركة المجتمعية للمواطنين من خلال ممارسة حقوقهم السياسية، ومشاركة جميع أفراد المجتمع في عملية التنمية، وعن أكثر المجالات مشاركة في عملية التنمية للمرأة كانت المشاركة في اتخاذ القرار، كما كان من أكثر المجالات التي اقتحمتها المرأة وشاركت فيه بشكل ملحوظ المجال التعليمي، ثم سوق العمل، ثم المجال السياسي، ثم المشاركة الفعلية في تنمية مجتمعها، وهو ما تهتم به هذه الدراسة، ثم المجالات الخدمية الخيرية والجمعيات الأهلية والخاصة .

١٠- تبين هذه الدراسة أيضًا أن هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع نسبة المشاركة للمرأة .

١١- أكدت التحليلات على ضرورة مشاركة المرأة الاجتماعية في تنمية المجتمع من خلال عدة قنوات (التعليم / العمل / الزواج) وهذه أكثر القنوات التي يمكن أن تثبت فيها ذاتها في المجتمع .

١٢- هناك دور كبير للجمعيات الأهلية في المجتمع لتنمية دور المرأة، وتعزيز مشاركتها من خلال محو الأمية، والتوعية ببرامج الأسرة، والتوعية الثقافية، والخدمات الصحية .

١٣- أوضحت التحليلات أن المرأة تصلح للعمل الدبلوماسي، إذا كان لا يتعارض مع دورها كأم وزوجة قادرة على تحقيق التوازن بين الدورين .

١٤- أوضحت التحليلات أيضاً أن ثمة مجموعة من العوامل والأسباب البنائية والثقافية المسؤولية عن ضعف المشاركة النسائية في الجمعية الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، حيث جاءت هذه العوامل متنوعة ومتباينة من حيث أهميتها ودرجة تأثيرها، بوصفها تمثل معوقات وصعوبات تحول دون المشاركة الفعالة للنساء في العمل الأهلي من خلال العضوية في الجمعيات. كما أن هذه العوامل تعبر عن جوانب قصور واضحة ليس فقط من جانب المرأة ذاتها، ولكن أيضاً من جانب الجمعيات، وعدم توافر الدعاية الكافية من قبل وسائل الإعلام لإبراز دور المرأة في العمل الأهلي بصورة عامة، إضافة إلى تأثير عناصر البنية الثقافية التقليدية(العادات والتقاليد والقيم والأعراف)، والتي ماتزال تنظر للمرأة وتتعامل معها بصورة تقليدية،

وبخاصة على أنها ليست مؤهلة للمشاركة في هذه المجالات، وأنها قاصرة فقط على الرجال .

١٥- كشفت التحليلات كذلك عن أنه على الرغم من التغيرات التي يشهدها المجتمع الكويتي في كافة المجالات وخاصة في المجال الثقافي، إلا أن هناك النظرة السلبية للمرأة والتي تعتبرها غير قادرة وغير مؤهلة للقيام بأدوارها، تلك النظرة تنعكس على الاتجاهات العامة نحو عدم تمكين المرأة، والتقليل من أهميتها في المشاركة المجتمعية بصورة عامة، والمشاركة في الجمعيات الأهلية والعمل التطوعي بخاصة .

١٦- فيما يتعلق بكيفية مواجهة التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة الخليجية بعامة، والمرأة الكويتية بخاصة، ومن ثم تحول دون مشاركتها الفعالة في كافة قطاعات التنمية المجتمعية على المستويين: الرسمي والأهلي، فقد أوضحت التحليلات أن آليات مواجهة تلك التحديات لا تركز فقط على أهمية دور الدولة والحكومة، ولكن أيضاً تركز على دور منظمات المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية في تعزيز مكانة المرأة وتشجيعها على المشاركة، وتذليل كافة العقبات التي تواجهها، هذا فضلاً عن الحد من تأثير التمييز بين النساء والرجال فيما يتصل بالأجور، وأيضاً وضع التشريعات والقوانين التي تعمل على تمكين المرأة من المشاركة في المجالات المختلفة: الاقتصادية والسياسية والإدارية...وغيرها من المجالات الأخرى .

١٧- أكدت التحليلات على أن ثمة وعياً لدى المرأة بضرورة العمل على تطوير أوضاعها، وتمكينها من المشاركة بفعالية في مجال العمل التطوعي والأهلي، ومواجهة جميع التحديات والمعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والبيروقراطية التي تحد من مشاركتها.

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

انطلاقاً من النتائج السابقة يمكن للباحث طرح مجموعة من **التوصيات والمقترحات** يمكن تحديدها على النحو الآتي :

١- ضرورة أن تهتم المؤسسات بوجود مشروعات في المؤسسة التي تخص المرأة بصورة أكبر.

٢- أن تهتم المؤسسات سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص على تقديم خدمات مساندة للمرأة لكي تستطيع ان ترتقي بمستوى عملها بشكل أفضل .

٣- لابد من العمل على تغيير نظرة الرجل والمجتمع للمرأة من خلال غرس ئلك في المناهج الدراسية في جميع مدارس المملكة .

٤- الاهتمام بالخدمات المساندة للمرأة كإنشاء دور حضانات في المؤسسات في القطاعين لكي يتسنى للمرأة أن تنتج وترتقي في مجال عملها .

٥- أن تهتم الدولة بتوفير كافة للخدمات الداعمة للمرأة .

٦- زيادة الدعم من قبل الدولة وتشجيعها لمشاركة المرأة في جميع المجالات .

٧- إصدار التشريعات والقوانين التي تعزز وتفعل عملية الإدماج النسوي في المؤسسات والمجتمع بشكل عام .

٨- تفعيل دور المرأة في المجالين السياسي والاقتصادي وزيادة حجم مشاركتها في المناصب القيادية .

٩- العمل على توعية المرأة بذاتها .

١٠- إصدار المزيد من التشريعات والقوانين التيتنادي بإدماج المرأة وتمكينها في المؤسسات .

١١- إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة في المؤسسات والهيئات والتنظيمات الحكومية وبخاصة في مجال العمل والتدريب والأجور والمزايا .. إلخ .

١٢- تنقية الخطاب الإعلامي لمساندة المرأة في المشاركة في الجمعيات الأهلية .

١٣- تنقية الخطاب الديني من كافة صور التمييز ضد المرأة .

١٤- تنقية التراث الشعبي من القيم التقليدية المعوقة لمشاركة المرأة وإدماجها في المجتمع.

١٥- نشر الوعي بأهمية العمل التطوعي وبخاصة بين الشباب .

١٦- تنقية برامج التعليم والإعلام من تناقضات خطابها ومن تحيزاتها ضد المرأة، ومن الصور السلبية التي تطرحها .

١٧- التنسيق بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، والتنسيق بين دور الهيئات والمؤسسات والأجهزة العالمية والمهنية والمنظمات غير الحكومية المهمة والمعنية بقضايا المرأة .

١٨- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات تسهم في التخطيط ورسم السياسات الخاصة بالمرأة ومشاركتها .

١٩- على المؤسسات البحثية إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الاجتماعية لتشخيص أوضاع المرأة والمشكلات التي تواجهها، ومن ثم الإفادة من تلك النتائج في رفع مستوى الوعي الاجتماعي للمرأة، بما يمكنها من المشاركة بايجابية في عمليات التنمية .

٢٠- إعطاء دور أكبر لفكرة التمكين المطروحة في المجتمعات الخليجية، وذلك لتمكينها من تفعيل دورها بشكل صحيح، وبالتالي يسهم ذلك في إبراز دورها بشكل واضح على جميع جوانب الحياة في مجتمعها .

٢١- متابعة الجهود الحكومية والخاصة التي تدعم المرأة، وتهتم بنشاطها التنموي والتوعوي والأسري والاجتماعي من خلال تنمية جميع مجالات المشاركة المتاحة في تلك المجتمعات.

٢٢- العمل على القضاء على معوقات المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية في مجتمعاتها من خلال رفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي، والاهتمام بتوفير فرص عمل للمرأة، التعليم. الحق في اتخاذ القرار .

٢٣- توصي بمتابعة دورية لكل تطور في القوانين الخاصة بتنمية المرأة، وفاعلية مشاركتها في مختلف الجوانب الحياتية، التي تمكنها بشكل كامل لإثبات حقها في المشاركة الفعلية .

المراجع

١- خضر زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي، الواقع والآفاق، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، الكويت، ١٩٨٦، ص ١١٣.

٢- كلثم على غانم الغانم، المرأة والتنمية في المجتمع القطري، دراسة تحليلية لفرص التنمية البشرية المتاحة للمرأة القطرية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٩٥، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٢٥.

٣- محمد غانم الرميحي، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، الكويت، ١٩٧٧، ص ص ٣٩-٤١.

٤-أنظر:

- باقر سليمان النجار، المرأة وعلاقات الإنتاج في مجتمعات الخليج التقليدية، المرأة والتنمية في الثمانينات، بحوث ودراسات المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ٢٨-٣١ مارس، الكويت، ١٩٨١، ص ص ١٧٥-١٧٦.

- عبد الرؤوف عبد العزيز، الجرداوي، مشكلات المرأة العاملة الكويتية والخليجية واتجاهاتها، الكويت، ١٩٨٦، ص ١٥٧.

٥- أحمد عبد القادر عبد الباسط، حول المرأة العاملة في الكويت والخليج، المؤتمر الإقليمي الأول للمرأة في الخليج العربي، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، الكويت، ١٩٧٥، ص ٣٠٩.

٦- المرجع نفسه، ص ٣٠٩.

٧- أحمد أبو زيد، المرأة والحضارة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع، العدد الأول، أبريل - مايو - يونيو ١٩٧٦، الكويت، ١٩٧٦، ص ص ٣٦-٣٧.

٨- عبد الرازق فارس الفارسي، تخطيط القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، ١٩٨٥، ص ١٤٠.

٩- ناصف عبد الخالق، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ٢٨-٣١ مارس ١٩٨١، مرجع سابق.

١٠- مجلس الوزراء، برنامج عمل الحكومي، الخة الإنسائية للسنوات(٨٥/٨٦ - ٨٩/١٩٩٠)، الجز الثني، السكان وقوة العم،الكي، ١٩٨، ص ٢.

١١- التعداد العام للسكان، ١٩٨٥، الجزء أول،جدول رقم(١)، ص ص ٢-٥.

١٢- سالم المذن، المرأة الكويتية أثبتت دورها الريادي والفاعل في مسيرة التنمية، وكالة الأنباء الكويتية(كونا)، ٢٠١٤. http://www.kuna.net.kw

١٣- أنظر: - محمود عوده وآخرون، الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية، رؤية تحليلية نقدية للوضع الراهن للمشاركة الاجتماعية للمرأة وتصورات لآفاق المستقبل، المجلس القومي للطفولة والأمومة، نوفمبر ١٩٩٥،ص ٣.

14 - Women's Studies Collective , Women's Realities , Women's An introduction to women's studies , Oxford University press , New York , 1983 , p. 4.

١٥- محمود عوده، الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية، مرجع سابق، ص ١٠.

١٦- موزه احمد العيار، تنمية المرأة وتعليم الكبار في الإمارات، شئون اجتماعية، العدد، ٤٧، خريف ١٩٩٥، ص ص ٧٠ - ٧١.

١٧- ناصف عبد الخالق، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية، في : المرأة والتنمية في الثمانينيات، بحوث ودراسات، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ٢٨-٣١مارس ١٩٨١، المجلد الأول، الجمعية الثقافية النسائية، الكويت. ١٩٨٢.

١٨- المرجع نفسه.

١٩- ثروت اسحق، مشاركة المرأة والديموقراطية، مجلة شئون الشرق الأوسط، العدد التاسع، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤ ص ١٣٥.

٢٠- أنظر:

- معهد التخطيط القومي والأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، القاهرة، ص ص ٥٣-٥٧.
- موسى خميس، التنمية البشرية المستدامة: مفهوم الأهداف المنهجية، المجلة الثقافية، العدد ٥٨، ٢٠٠٣، الأردن، ص ٢٤.

٢١- محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، المستقبل العربي، العدد ٢٥١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٠١.

٢٢- موزه أحمد العيار، تنمية المرأة وتعليم الكبار في الإمارات، مرجع سابق، ص ١٧٠.

٢٣- محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، المستقبل العربي، مرجع سابق، ص ١٠١.

٢٤- المرجع السابق، ص ١٠١.

٢٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، نيويورك، البرنامج، ١٩٩٨، ص ١٤.

٢٦- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ١٧-١٨.

٢٧- محمود عوده، الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية، مرجع سابق، ص ص ١١ - ١٢.

٢٨- المرجع السابق، ص ص ١٢ - ١٣.

٢٩- سعيد ناصف وآخرون، المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية: دراسة ميدانية مقارنة بين الريف والحضر،(مشترك)، سلسلة إصدارات وحدة الدراسات الاجتماعية والتنموية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، يناير ٢٠٠٤.

٣٠- فاطمة على حسين الكبيسي، مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع المدني: دراسة ميدانية عن دور المرأة في الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه(غير منشورة)، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

٣١- دونال، مقدمة في علم الاجتماع، مي مصطفى خلف (مترجم) قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

٣٢- أنظر:- أحمد مجدي حجازي، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٨.

٣٣- السيد يس، الوعي التاريخي والثورة الكونية، حوار الحضارات في عالم متغير، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٣٠ - ٣٨.

٣٤- محمد سيد فهمى :المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة فى العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث،٢٠٠٤ ، ص ٧٦: ٨٠

٣٥- محمد فايز السعيد، الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي ن درا الطليعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٨، ص١٥٣.

٣٦- محي شحاته، المشاركة السياسية، طبيعتها ومحدداتها، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٦،ص٣٢

٣٧- محمود عودة، سعيد ناصف، الديموقراطية والتنمية السياسية، جامعة عين شمس، التعليم المفتوح، ٢٠٠٦ ، ص ١٤٩ .

٣٨- محمد سيد فهمى، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة فى العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث،٢٠٠٤ ، ٧١- ٧٢

٣٩- عبد الوهاب المسيري، الأنثوية ما بين حركة التحرير المرأة وحركة التمركز حول الأنثى، رؤية معرفية، مقال في مجلة الفكر والفن المعاصرة، العددان ١٧٨،١٧٩، سبتمبر- أكتوبر، القاهرة، ١٩٩٧،ص١٥٤.

٤٠- يوسف محمد الصواني، المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا - الأطر الأيدلوجية والقانونية واشكالية الممارسة، مؤتمر المشاركة السياسية للمرأة - خبرة الشمال الأفريقي، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

٤١- محمد عبدالحميد الطبولي، اكتساب المكانة المهنية للمرأة الليبية العاملة، مجلة البحوث الاقتصادية، طرابلس - ليبيا، المجلد ١٣، العدد ١، ٢.

٤٢-- ثروت اسحق، " دور المرأة في التنمية المحلية في سيناء : صور الواقع واحتمالات المستقبل "، العولمة وقضايا المرأة والعمل مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٣.

٤٣- حامد الهادي، " المرأة والجمعيات الأهلية بين التهميش والتمكين : دراسة ميدانية في قرية الغار بالشرقية " العولمة وقضايا المرأة والعمل"، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٣.

٤٤- عبدالعزيز الشعيبي وآخرون، آلية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة البحرينية، اللجنة الوطنية بالمجلس الأعلى للمرأة، جمهورية اليمن الديمقراطية، ٢٠٠٣.

٤٥- المجلس الأعلى للمرأة و UNPD، المرأة البحرينية في انتخابات ٢٠٠٦ الفرص والتحديات، مملكة البحرين، ٢٠٠٩

٤٦- رمضان محمد درويش " واقع المرأة السورية ودورها التشاركي في عملية التنمية " المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموغرافي بالقاهرة، جمهورية مصر العربية ٢٠٠٣.

٤٧- سعيد ناصف والسيد غنيم، المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية " دراسة ميدانية مقارنة بين الريف والحضر "، وحدة الدراسات الاجتماعية والتنموية، كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٠٤

٤٨- أحمد مجدي حجازي & وخليل عبد المقصود " النساء المعيلات في محافظة الفيوم " دراسة اجتماعية ميدانية "، الطبعة الأولى، مطبعة العمرانية، الجيزة، القاهرة، جمهورية مصر العربية،٢٠٠٥.

٤٩- الشيخة لولوه بنت دعيج آل خليفة، دراسة المهن غير التقليدية للمرأة البحرينية في مملكة البحرين، المنفذ إدارة الدراسات والبحوث المجلس الأعلى للمرأة، مملكة البحرين،٢٠٠٥.

٥٠- راندا يوسف محمد أحمد يحي، مساهمة المرأة في بعض الأنشطة التنموية في بعض قرى محافظتي الشرقية وشمال سيناء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٦.

٥١- مريم بنت حسن آل خليفة، المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المثقفين بالمجتمع – دراسة تحليلية مقارنة، مملكة البحرين، ٢٠٠٦.

٥٢-- عائشة الشيخ د راشد نجم، وضع المرأة البحرينية العاملة في القطاع الخاص في مملكة البحرين، مركز البحرين للدراسات والبحوث، مملكة البحرين.

٥٣- فوزية عبدالله، المرأة المسلمة والعمل السياسي .. البحرين نموذجاً، مملكة البحرين، ٢٠٠٧

٥٤- مي عارف جدوع أبو حمده، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية ": دراسة ميدانية في أراضي السلطة "، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٥٥- المجلس الأعلى للمرأة ومكتبة الأمم المتحدة، نحو التمكين السياسي للمرأة البحرينية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٧.

٥٦- ليلي عبد الله العتيبي، دور المشاركة الشعبية في دعم برامج التنمية البيئية " دراسة اجتماعية على عينة من الفتيات بالمملكة السعودية رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

٥٧- هناء حمد على المزروعى، المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية الحضرية فى عملية التنمية: دراسة ميدانية مقارنة لدور المرأة في مدينتي أبوظبي والدوحة، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٢.

٥٨- موزة عيسى سلمان الدوي، المشاركة الاجتماعية للمرأة البحرينية: المعوقات وآليات التجاوز، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٣ .

٥٩- محمد منيف محمد العجمي، المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاجتماعية، الكويت، ٢٠٠٠.

٦٠- يوسف غلوم علي، حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١١٨، يوليو – أغسطس – سبتمبر ٢٠٠٥، ص ص ١١-٤٢.

٦١- مها سعد الفرج، السمات السكانية للمرأة الكويتية العاملة خلال الفترة من ١٩٨٥ – ٢٠٠٥: دراسة تحليلية...، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٢٩، أبريل – مايو – يونيو ٢٠٠٨، ص ص ١٠٧ – ١٤

٦٢- أماني صالح، " تقرير حالة المرأة المسلمة في عام" في: نادية مصطفى وآخرون " أمتي في العالم" حولية قضايا العالم الإسلامي، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢١٩

٦٣- ناصف عبد الخالق، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد(٩)، العدد(٤)، الكويت، ١٩٨١، ص ٧.

٦٤- المرجع نفسه، ص ٢٤.

٦٥- أنظر: - على الموسى، دور المرأة في التنمية، المؤتمر الإقليمي الأول للمرأة في الخليج العربي...ن مرجع سابق، ص ص ١٧٤-١٧٥.

- أمل يوسف العزبي الصباح، تعليم المرأة الكويتية ودوره في عملية التنمية: دراسة سكانية تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، بدون تاريخ.

- ناصف عبد الخالق، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق.